

رسائل ودراسات
في الأهواء والافتراق والبدع
وموقف السلف منها
(٥)

الفتاوى والمرجعية

نشأتها - وأصولها - وموقف السلف منها

د. ناصر بن عبد الكريم العقل

دار الوطن

الرياض - شارع المعذر - ص. ب. ٣٣١٠

٤٧٩٢٠٤٢ - فاكس ٤٧٦٤٦٥٩



الْقَلْبِيَّةُ وَالْمَرْجِيَّةُ

نَشَأْتُهُمَا - وَأَصُولُهُمَا - وَتَوَقُّفُ السَّلَفِ مِنْهُمَا

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨م - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ، و الصلاة والسلام
على نبي الهدى نبينا محمد وآله وصحبه وبعد :

هذه هي الحلقة الخامسة من هذه السلسلة التي تطبعها وتنشرها دار
الوطن مشكورة بعنوان (رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع
وموقف السلف منها) واشتملت هذه الحلقة (الخامسة) على فرقتين
هما (القدرية والمرجئة) وقد جمعت الفرقتين في حلقة واحدة لأسباب
أهمها :

التقارب بينهما في النشأة والبواعث (فقد نشأتا في زمن واحد
(النصف الثاني من القرن الأول)، ولأن بعض أصول الأولى (القدرية)
كانت سبباً في ظهور الثانية (المرجئة) .

كما أن منهجي في البحث - وهو الاقتصار في الحديث عن الفرق
على الأصول والمناهج والسمات والمواقف دون الدخول في
التفصيلات - اقتضى قلة المادة العلمية لكل فرقة فناسب إخراجها في
حلقة واحدة .

والجدير بالذكر والتنويه - بين يدي هذه الحلقة - أن القدرية والمرجئة
هما - كسائر الفرق - كل منهما لاتزال موجودة في أصولها ومناهجها

وسماتها ومقالاتها بين المسلمين اليوم ، ذلك أن مناهجها ومقالاتها اختلطت بكثير من أصول الفرق الأخرى ومناهجها ومقالاتها ، كما ذكرت في الحلقة الأولى من هذه الدراسات (مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع) .

فالقول بالقدر وأصول القدرية كما أنها نزعات وشبهات قد تحدث لأفراد وجماعات في أي زمان ومكان ؛ كذلك هي أصول ومناهج ومقالات وجدت فعلاً ولا تزال في فرق قديمة لا تزال باقية ، وفرق أخرى حديثة . فهي - أي القدرية - توجد ضمن أصول فرق الشيعة : كالزيدية والرافضة ، وفي فرق وجماعات واتجاهات حديثة : كالتحرير والعقلانية (المعتزلة الجدد) .

كما أن الفرق الكلامية الباقية كالأشاعرة والماتريدية لديهما نزعات قدرية في بعض أصولهما ومقالاتهما كما سيأتي بيانه خلال هذه الحلقة .

وكذلك الإرجاء وأصول المرجئة ؛ فالإرجاء توجهٌ سائد بين كثير من المسلمين اليوم ، والمرجئة بأصولها ومناهجها ومقالاتها موجودة ومتمثلة بالأشاعرة والماتريدية ، وكثير من أتباع المذهب الحنفي الفقهي ، وأكثر الطرق والاتجاهات الصوفية وكثير من الحركات الإسلامية الحديثة التي تركز مناهجها واتجاهاتها العقيدية والفكرية على أصول هذه الفرق .

والإرجاء - كذلك - سائد لدى أكثر المفكرين والمثقفين والأدباء وغيرهم .

كما أن نزعات التشدد والغلو في الدين التي ظهرت حديثاً - أسهمت في تعميق حالة الإرجاء لدى البعض من الذين لا يفقهون عقيدة السلف - .

وكل من الإرجاء والقول بالقدر بدعتان من بدع أهل الأهواء يجب الحذر منهما وتنبية المسلمين اليوم عن الوقوع فيهما . وهذا ما حرصت على بيانه من خلال هذه الحلقة ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هذا وأسأل الله لي ولجميع المسلمين التوفيق والسداد والرشاد .
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه .

وكتبه

ناصر بن عبدالكريم العقل

القدرية

نشأتها . مبادئها . أصولها . رؤوسها

موقف السلف منها

مجمل عقيدة أهل السنة في القدر

(١) الإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالى أحد أركان الإسلام الستة التي لا يصح إلا بها كما جاء في حديث جبريل الطويل المشهور « وأن تؤمن بالقدر خيره وشره من الله تعالى »^(١) وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه تعالى على كل شيء قدير ، وهو سبحانه فعال لما يريد ، وييده مقاليد كل شيء .

(٢) التسليم بكل نصوص القدر في الكتاب والسنة .

(٣) قدر الله تعالى على مراتب يجب اتباعها كلها وهي :

المرتبة الأولى : العلم ، أي : أن الله بكل شيء عليم ، قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة العنكبوت ، الآية : ٦٢] .

المرتبة الثانية : الكتابة ، أي : أن الله كتب مقادير كل شيء قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [سورة الحج ، الآية : ٧٠] .

وقال تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابَسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة الأنعام ، الآية : ٥٩] .

(١) أخرجه مسلم وأحمد وأصحاب السنن .

المرتبة الثالثة : المشيئة ، أى أن كل شيء بمشيئة الله تعالى قال تعالى ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [سورة الإنسان ، الآية : ٣٠] .

المرتبة الرابعة : الخلق والإيجاد ، فالله تعالى خالق كل شيء ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [سورة الزمر ، الآية : ٦٢] . وأفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى .

(٤) أن الله تعالى لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ، وأن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، جفت الأقلام وطويت الصحف قال تعالى : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [سورة التوبة ، الآية : ٥١] .

(٥) أمر الله تعالى وإرادته نوعان :

الأول : الأمر الكوني لقضائه والإرادة الكونية وترادف المشيئة ﴿ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ﴾ [سورة الرعد ، الآية : ١١] .

الثاني : الأمر الشرعي والإرادة الشرعية وهي متعلقة بمحبة الله تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾ [سورة البقرة ، الآية : ١٨٥] .

(٦) الإنسان له إرادة ومشيئة ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [سورة الكهف ، الآية : ٢٩] ، لكنها تابعة لإرادة الله العامة ومشيئته ﴿ وَمَا

تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ [سورة الإنسان، الآية: ٣٠].

(٧) أن الله تعالى يهدي من يشاء فضلاً منه ، ويضل من يشاء عدلاً « من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له » (١) .

(٨) أن أفعال الله تعالى كلها لحكمة وعلّة وغاية ، فهو سبحانه العليم الحكيم . وهو الحكيم الخبير . ومن ذلك خلقه للإنس والجن قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [سورة الذاريات ، الآية ٥٦] .

(٩) أن للأسباب تأثيراً في الخلق بمشيئة الله تعالى وعلمه وتقديره .
(١٠) أن كل إنسان كتب الله في صحيفته - حين نفخت فيه الروح أجله - ورزقه وسعادته أو شقاوته كما جاء في حديث الصادق المصدوق الصحيح .

(١١) لا يجوز الاحتجاج بالقدر على المعاصي والآثام ، فقد ذم الله تعالى المشركين الذين قالوا ﴿ لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ .

(١٢) ترك الأسباب بالكلية بدعة في الدين ، وقدح في الشرع . والاعتماد على الأسباب كلية شرك . والتوكل على الله عبادة ولا ينافي الأخذ بالأسباب .

(١٣) أن الله جعل للعباد المكلفين استطاعة وقدرة (قبل الفعل

(١) جاء ذلك في خطبة الحاجة في الصحيح عن النبي ﷺ .

ومعه) بحسبهم : من التمكن والصحة والوسع وسلامة الجوارح وهي مناط الأوامر والنواهي والثواب والعقاب قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ [سورة البلد، الآية ٨- ١٠].

(١٤) أن الله تعالى ليس بظلام للعبيد ولم يكلفهم ما لا يطيقون ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦].

(١٥) أن الله تعالى أمر العباد بما فيه صلاحهم وبينه لهم ، ويسر لهم سلوكه ووعدهم عليه بالثواب ، كما نهاهم عما فيه فسادهم وبينه لهم وأقدرهم عليه ، وتوعدهم عليه بالعقاب . وكل ميسر لما خلق له .

(١٦) المرء والجدال في القدر ونصوصه حرام ، فقد غضب النبي ﷺ لما رأى الناس يتكلمون في القدر غضباً شديداً ونهاهم عن ذلك^(١).

وقد أجمل الإمام أبو الحسين الأجرى رحمه الله مذهب السلف في القدر في كتاب (الشريعة) ورأيت من المفيد سياق ذلك كما حكاه فقال : «أما بعد فإن سائلاً سأل عن مذهبنا في القدر ؟

فالجواب في ذلك - قبل أن نخبره بمذهبنا - : أنا ننصح للسائل ،

ونعلمه :

١ - أنه لا يحسن بالمسلمين التنقيح والبحث عن القدر .

٢ - لأن القدر سرٌّ من سرِّ الله عز وجل .

(١) انظر الحديث وتخريجه ص (٢٠) .

٣- بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر : واجب على العباد أن يؤمنوا به .

٤- ثم لا يأمن العبد أن يبحث عن القدر فيكذب بمقادير الله الجارية على العباد ، فيضل عن طريق الحق . قال النبي ﷺ « ما هلكت أمة قط إلا بالشرك بالله عز وجل ، وما أشركت أمة حتى يكون بُدُوُّ شركها : التكذيب بالقدر » .

قال محمد بن الحسين رحمه الله :

٥- ولولا أن الصحابة رضي الله عنهم لما بلغهم عن قوم ضلال شردوا عن طريق الحق ، وكذبوا بالقدر ، فردوا عليهم قولهم ، وكفروهم ، وكذلك التابعون لهم بإحسان سبوا من تكلم بالقدر وكذب به ولعنوهم ونهوا عن مجالستهم ، وكذلك أئمة المسلمين ينهون عن مجالسة القدرية وعن مناظرتهم . وبينوا للمسلمين قبيح مذاهبهم . فلولا أن هؤلاء ردوا على القدرية لم يسع من بعدهم الكلام على القدر .

٦- بل الإيمان بالقدر : خيره وشره ، واجب قضاءً وقدرًا .

٧- وما قدر يكن ، وما لم يقدر لم يكن .

٨- فإذا عمل العبد بطاعة الله عز وجل ، علم أنها بتوفيق الله له ، فيشكره على ذلك . وإن عمل بمعصيته ندم على ذلك ، وعلم أنها

بمقدور جرى عليه ، فذم نفسه واستغفر الله عز وجل .
هذا مذهب المسلمين .

٩- وليس لأحد على الله عز وجل حجة ، بل لله الحجة على خلقه .
قال الله عز وجل ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

١٠- ثم اعلموا- رحمننا الله وإياكم- أن مذهبنا في القدر أن نقول :
إن الله عز وجل خلق الجنة وخلق النار ، ولكل واحدة منهما أهلاً ،
وأقسم بعزته أنه يملاً جهنم من الجنة والناس أجمعين .

١١- ثم خلق آدم عليه السلام ، واستخرج من ظهره كل ذرية هو
خالقها إلى يوم القيامة . ثم جعلهم فريقين : فريق في الجنة وفريق في
السعير .

١٢- وخلق إبليس ، وأمره بالسجود لآدم عليه السلام ، وقد علم
أنه لا يسجد ، للمقدور الذي قد جرى عليه من الشقوة التي قد سبقت
في العلم من الله عز وجل .

١٣- لا معارض لله الكريم في حكمه ، يفعل في خلقه ما يريد ،
عدلاً من ربنا قضاؤه وقدره .

١٤- وخلق آدم وحواء عليهما السلام ، للأرض خلقهما ،
أسكنهما الجنة ، وأمرهما أن يأكلا منها رغداً ما شاءا ، ونهاهما عن
شجرة واحدة أن لا يقرباها ، وقد جرى مقدوره أنهما سيعصيانه

بأكلهما من الشجرة . فهو تبارك وتعالى في الظاهر ينهاهما ، وفي الباطن من علمه : قد قدر عليهما أنهما يأكلان منها ﴿ لا يُسألُ عما يفعلُ وهم يسألون ﴾ [سورة الأنبياء ، آية : ٢٣] . لم يكن لهما بُدُّ من أكلهما ، سبباً للمعصية ، وسبباً لخروجهما من الجنة ، إذ كانا للأرض خلقاً ، وأنه سيغفر لهما بعد المعصية ، كل ذلك سابق في علمه .

١٥ - لا يجوز أن يكون شيء يحدث في جميع خلقه ، إلا وقد جرى مقدوره به ، وأحاط به علماً قبل كونه أنه سيكون .

١٦ - خلق الخلق ، كما شاء لما شاء ، فجعلهم شقيماً وسعيداً قبل أن يخرجهم إلى الدنيا ، وهم في بطون أمهاتهم ، وكتب آجالهم ، وكتب أرزاقهم ، وكتب أعمالهم ، ثم أخرجهم إلى الدنيا ، وكل إنسان يسعى فيما كتب له وعليه .

١٧ - ثم بعث رسله ، وأنزل عليه وحيه ، وأمرهم بالبلاغ لخلقهم ، فبلغوا رسالات ربهم ، ونصحوا قومهم ، فمن جرى في مقدور الله عز وجل أن يؤمن آمن ، ومن جرى في مقدوره أن يكفر كفر ، قال الله عز وجل ﴿ هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن والله بما تعملون بصير ﴾ .

١٨ - أحب من أراد من عباده ، فشرح صدره للإيمان والإسلام ، ومقت آخرين ، فختم على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم فلن يهتدوا أبداً ، يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴿ لا يُسألُ عما يفعلُ وهم يسألون ﴾ [سورة الأنبياء ، آية : ٢٣] .

١٩ - الخلق كلهم له ، يفعل في خلقه ما يريد ، غير ظالم لهم ، جل ذكره عن أن ينسب ربنا إلى الظلم ، إنما يظلم من يأخذ ماليس له بملك ، وأما ربنا عز وجل فله ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى ، وله الدنيا والآخرة ، جل ذكره ، وتقدست أسماؤه .

٢٠ - أحب الطاعة من عباده ، وأمر بها ، فجرت ممن أطاعه بتوفيقه لهم ، ونهى عن المعاصي ، وأراد كونها من غير محبته منه لها ، ولا للأمر بها ، تعالى الله وعز وجل أن يأمر بالفحشاء ، أو يحبها ، وجل ربنا وعز أن يجري في ملكه ما لم يرد أن يجري ، أو شيء لم يحط به علمه قبل كونه .

٢١ - قد علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم ، وبعد أن يخلقهم ، قبل أن يعملوا قضاء وقدرًا .

٢٢ - قد جرى القلم بأمره عز وجل في اللوح المحفوظ بما يكون ، من برٍّ أو فجور ، يثني على من عمل بطاعته من عبده ، ويضيف العمل إلى العباد ، ويعددهم عليه الجزاء العظيم ، ولولا توفيقه لهم ما عملوا ما استوجبوا به منه الجزاء ﴿ ذَلِكُ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ وكذا ذم قومًا عملوا بمعصيته ، وتوعددهم على العمل بها ، وأضاف العمل إليهم بما عملوا ، وذلك بمقدور جرى عليهم .

٢٣ - « يضل من يشاء ويهدي من يشاء » أ. هـ (١) .

(١) الشريعة للأجري ١٤٩ - ١٥٢ وقد وضعت أرقاماً للفقرات لتمييزها .

القدرية

تعريف القدر في اللغة (١) :

القدر لغة : القضاء الموفَّق . والحكم ، والتقدير ، والقوة والقدرة والطاقة ، والقياس ، والتدبير .
والقدر شرعاً :

قدر الله هو : تقديره للأشياء وحكمه وقضاؤه وقدرته ، ويشمل : ذلك العلم والكتابة والمشية والخلق .

تعريف القدرية في الاصطلاح :

للقدرية إطلاقان ، خاصّ وعام .

فالقدرية بالمعنى الخاص : هم المنكرون للقدر (أي المكذبون بتقدير الله تعالى لأفعال العباد أو بعضها) أي : الذين قالوا : لا قدر (من الله) والأمر أنف أي مستأنف ليس لله فيه تقدير سابق كما سيأتي بيانه .

والقدرية بالمعنى العام : هم الخائضون في علم الله تعالى وكتابته ومشيته وتقديره وخلقه بغير علم ، وبخلاف مقتضى النصوص وفهم السلف . ويشمل ذلك الأصناف التالية :

(١) انظر لسان العرب (قدر) ٧٤ / ٥ - ٨٠ .

١ - القدرية النفاه الذين أنكروا القدر أو بعضه (المعبدية والغيلانية والمعتزلة) .

٢ - الجبرية الذين زعموا أن الإنسان لا اختيار له ألَبته (الجهمية) .

٣ - المعتزلة والمشككة في القدر (طوائف كثيرة) .

٤ - الذين خاضوا في مسألة الكسب والاستطاعة بخلاف ما عليه السلف (الأشاعرة ومن سلك سبيلهم) .

مجمل مقالات القدرية وأصولها :

كما يشمل القول بالقدر المقالات والأصول البدعية التالية :

١ - إنكار علم الله السابق وكتابته للمقادير ومشئته وخلقته وتقديره، أو بعض ذلك (المعبدية والغيلانية والمعتزلة) .

٢ - القول بأن الإنسان خالق أفعاله أو بعضها (المعتزلة) .

٣ - القول بأن الإنسان مجبور على أفعاله مطلقا ونفي الاستطاعة عن العباد (الجهمية وبعض المتصوفة) .

٤ - القول بالكسب^(١) وما يتفرع عنه (الأشاعرة ومن سلك

(١) يقصدون بالكسب : أن الإنسان لا تكون له الاستطاعة إلا مع الفعل ، وليس له قدرة ولا استطاعة قبل الفعل ولا بعده (تقارن الفعل) راجع الإرشاد للجويني ٢١٩ والاقتصاد للغزالي ١٥٣ والإنصاف للباقلاني ٤٦ والقضاء والقدر د/

سبيلهم) .

٥ - إنكار الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم) .

٦ - إنكار تعلق أفعال الله تعالى بالمشيئة (أهل الكلام من الأشاعرة والكلابية والماتريدية ونحوهم) .

٧ - القول بوجوب فعل الأصلح على الله - تعالى الله - كما تزعم (المعتزلة) .

التنازع في القدر من أعظم أسباب هلاك الأمم :

التنازع في القدر من أعظم أسباب هلاك الأمم ، فمنه نشأ مذهب المجوس القائلين بالأصلين النور والظلمة ، ومذهب الصابئة وغيرهم القائلين بقدم العالم ، وفيه افرقت النصارى واليهود ، وفيه وقعت القدرية مجوس هذه الأمة ^(١) فإن قولها بأن الإنسان خالق أفعاله ، وأنه لا قدر سابق شبيهه بتلك المقولات الأولى للمجوس والنصارى والصابئة ، بل هو امتداد له .

ومنه نشأ إنكار علم الله السابق .

ومنه نشأ القول بأن الإنسان مجبور على أفعاله .

ومنه نشأ القول بالكسب .

(١) انظر الاقتضاء ١/١٤٨ ، ١٤٩ .

ومنه نشأ إنكار الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى .

وفيه تعددت أقوال الفرق فلا نكاد نرى فرقة خالفت السنة والجماعة إلا ولها قول في القدر ضلّت به عن الحق . فالخوارج والقدرية والشيعة والرافضة والجهمية والمعتزلة والصوفية والفلاسفة والأشاعرة والماتريدية كلهم لهم أقوال متناقضة ومضطربة ومجانبة للحق والسنة في القدر ما بين مقل أو مكثر .

نشأة القول بالقدر في الإسلام وأطواره :

(١) تحذير النبي ﷺ من الخوض في القدر وأصول القدرية :

عن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال : قال ﷺ « ثلاث أخاف على أمتي : الاستسقاء بالأنواء ، وحيف السلطان وتكذيب القدر »^(١) كما حذر النبي ﷺ من المراء والجدل في الدين عموماً وفي القدر على جهة الخصوص ، وعن ضرب آيات الله والأحاديث الصحيحة بعضها ببعض ، وعن إثارة الشبهات والمعارضات في نصوص القدر من ذلك ما رواه أحمد في المسند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : «خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر قال : فكأنما

(١) أخرجه أحمد في المسند ٩٠/٥ وعزاه السيوطي إلى الطبراني في الكبير (كلاهما عن جابر بن سمرة ورمز السيوطي إلى ضعفه وصححه الألباني في سلسلة الصحيحة (١١٢٧) وصحيح الجامع الصغير (٣٠١٩) ٣/٦٠ .

تفقاً في وجهه حبّ الرمان من الغضب قال : فقال لهم : « مالكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم » قال فما غبّطت نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده - ما غبّطت نفسي بذلك المجلس أني لم أشهده « (١) .

(٢) تتابع الفرق ومقالاتها في القرن الأول إلى ظهور القدرية :

بعد ظهور الفرق الأولى سنة (٣٧ - ٤٠) الخوارج والشيعة بقي الحال على هذا إلى ما بعد سنة (٦٢) حيث بزغ نجم القدرية النصرانية والمجوسية حين نبغ بها بعدُ معبد الجهني ثم توالى المقولات على منوالها تترى ، أو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية «فالبدع تكون في أولها شبراً ثم تكثر في الأتباع حتى تصير أذرعاً وأميالاً وفراسخ» (٢) .

وذلك مصداق قول النبي ﷺ « إنه سيخرج من أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه ... » الحديث . (٣) فقد انفتق خرق الأهواء والمقالات بعد الخوارج والشيعة .

(١) مسند الإمام أحمد ١٧٨/٢ ، ١٩٦ وله شاهد عند ابن ماجه في المقدمة ١/٣٣ وقال صاحب الزوائد (هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات) .

(٢) الفتاوى ٤٢٥/٨ .

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/١٠٢ ، وأبو داود رقم (٤٥٩٧) مختصراً في كتاب السنة ، وابن أبي عاصم في كتاب السنة من طريقين رقم (١) ، (٢) وصححه الألباني بطرقه ، والحاكم في المستدرک ١/١٢٨ .

(٣) المراحل والأطوار التي مرت بها القدرية :

القدرية كغيرها من سائر الفرق بدأت مقولاتها قليلة وحذرة ، ثم تطورت واتسعت . وتجدّرت حتى صارت لها أصول وقواعد وشعب ومقولات وفرق ودعاة .

ويمكننا تلخيص المراحل التي مرت بها القدرية بما يلي :

١ - المرحلة الأولى : (ظهور القدرية الأولى) :

وتتمثل في مقولات معبد الجهني ت (٨٠) وأتباعه ، ثم غيلان الدمشقي وأتباعه ت (١٠٥) وتتخلص بأن الله تعالى (بزعمهم) لم يقدر أفعال العباد ولم يكتبها ، وأن الأمر أنف (أي مستأنف) لم يكن في علم الله ولا تقديره السابق .

وكانت بدايات كلامهم في هذا بعد سنة ٦٣ هـ وهو تاريخ نشأة القدرية الأولى ، إذن فالقدرية الأولى هم (الذين أنكروا علم الله السابق ، وزعموا أنه الله تعالى لم يقدر أفعال العباد سلفاً ، ولم يعلمها ولم يكتبها في اللوح المحفوظ ، وأن الأمر أنف (أي مستأنف) ليس بتقدير سابق من الله تعالى مما استقل العباد بفعلها) وهذه مقولة غالية في القدر حيث تنكر العلم والكتابة وتقدير عموم أفعال المكلفين خيرها وشرها فيما يظهر .

هذا أول أمرهم ، فلما أنكر الأئمة هذا القول صار جمهور القدرية

يقرون بالعلم المتقدم والكتاب السابق ، لكن ينكرون عموم مشيئة الله وقدرته وخلقته لأفعال العباد ، فأنكروا أن يكون الله خالقاً لأفعال العباد أو بعضها وقالوا: إن الله لا يخلق الشر ، وهذا ما استقرت عليه القدرية الثانية وعلى رأسهم (المعتزلة) كما سيأتي تفصيله إن شاء الله .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « في أواخر عهد الصحابة حدثت بدعة القدرية والمرجئة ، فأنكر ذلك الصحابة والتابعون . كعبد الله بن عمر وعبدالله بن عباس وجابر بن عبدالله ووائلة بن الأسقع » (١) .

وقال بعد أن ذكر العلم والكتابة السابقين : « فهذا القدر هو الذي أنكره القدرية الذين كانوا في أواخر زمن الصحابة ، وقد روي أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له سيسويه (٢) من أبناء المجوس ، وتلقاه عنه معبد الجهني . ويقال : أول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة (٣) ، فقال رجل احترقت بقدر الله تعالى . فقال آخر : لم يقدر الله هذا . ولم يكن على عهد الخلفاء الراشدين أحد ينكر القدر ، فلما ابتدع هؤلاء التكذيب بالقدر رده عليهم من بقي من الصحابة ، كعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس ، ووائلة بن الأسقع ، وكان أكثره بالبصرة والشام ، وقليل منه بالحجاز ، فأكثر كلام السلف

(١) منهاج السنة ١/ ٣٠٩ .

(٢) ويقال : سنسويه .

(٣) احتراق الكعبة سنة ٦٣ أو ٦٤ هـ انظر البداية والنهاية ٨/ ٢٦٤ ، والطبري ٣/ ٣٦١ .

في ذم هؤلاء القدرية ، ولهذا قال وكيع بن الجراح : القدرية يقولون الأمر مستقبل . وإن الله لم يقدر الكتابة والأعمال ، والمرجئة يقولون : القول يجزئ من العمل ، والجهمية يقولون : المعرفة تجزئ من القول والعمل . قال وكيع : وهو كله كفر « (١) .

وقال : « وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم ، وكتابته السابقة ، ويزعمون أنه أمر ونهي ، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه ، بل الأمر أنف أي مستأنف .

وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين ، وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس وغيرهما من الصحابة ، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني ، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرؤا منهم ، وأنكروا مقالتهم « (٢) .

وذكر مواقف ابن عمر وابن عباس ووائل بن الأسقع . وحكم مالك والشافعي وأحمد بتكفير المنكرين للعلم المتقدم (٣) .

وقال : « ثم كثر خوض الناس في القدر فصار جمهورهم يقر

(١) الفتاوى ٧/ ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) الفتاوى ٨/ ٤٥٠ .

(٣) الفتاوى ٨/ ٤٥٠ .

بالعلم المتقدم والكتاب السابق ، لكن ينكرون عموم مشيئة الله وعموم خلقه وقدرته ، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره فما شاءه فقد أمر به وما لم يشأه لم يأمر به»^(١) .

وقال : « ثم في أواخر عصر الصحابة نبغ التكلم ببدعة القدرية والمرجئة فردها بقايا الصحابة ، كابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وأبي سعيد ، ووائلة بن الأسقع ، وغيرهم ، ولم يصر لهم سلطان واجتماع حتى كثرت المعتزلة والمرجئة بعد ذلك»^(٢) .

ثم حصرت القدرية إنكار القدر في أفعال الشر دون أفعال الخير :

فقد روى عبد الله بن الإمام أحمد في السنة «حدثني أبي ، نا عبد الرحمن ، نا عكرمة قال : سألنا يحيى بن كثير عن القدرية فقال : هم الذين يقولون إن الله لم يقدر الشر»^(٣) .

وقال شيخ الإسلام : « ثم في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله ، والإيمان بأمره ونهيه ، ووعدده ووعيده ، وظنوا أن ذلك ممتنع ، وكانوا قد آمنوا بدين الله ، وأمره ونهيه ووعدده ووعيده ، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي ؛ لأنهم ظنوا أن من علم ما

(١) الفتاوى ٨ / ٤٥٠ .

(٢) الفتاوى ٢٨ / ٤٩٠ .

(٣) السنة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد ٢ / ٢٩٢ .

سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه ، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد ، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السابق الصحابة أنكروا إنكاراً عظيماً وتبرؤوا منهم» (١) . وقال «ثم كثر الخوض في القدر وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة ، فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم ، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد فصاروا في ذلك حزبين : النفاة يقولون : لا إرادة إلا بمعنى المشيئة وهو لم يرد إلا ما أمر به ، ولم يخلق شيئاً من أفعال من أفعال العباد . وقابلهم الخائضون في القدر من «المجبرة» مثل الجهم بن صفوان وأمثاله ، فقالوا : ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة ، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة ، وقالوا العبد لا فعل له ألبتة ولا قدرة ، بل الله هو الفاعل القادر فقط ، وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات ، يذكر عنه أنه قال لا يسمى الله شيئاً ولا غير ذلك من الأسماء التي تسمى بها العباد إلا القادر فقط ؛ لأن العبد ليس بقادر» (٢) .

وقال : « وبدعة القدرية حدثت قبل ذلك (٣) بعد موت معاوية ،

(١) الفتاوى ١٣/٣٦ ، ٣٧ .

(٢) الفتاوى ١٣/٣٧ .

(٣) أي قبل المعتزلة .

ولهذا تكلم فيهم ابن عمر وابن عباس وغيرهما ، وابن عباس مات قبل ابن الزبير ، وابن عمر مات عقب موته ، وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين ، فبقي الناس يخوضون في القدر بالحجاز والشام والعراق ، وأكثره كان بالشام والعراق والبصرة وأقله كان بالحجاز ، فلما حدثت المعتزلة وتكلموا بالمنزلة بين المنزلتين ، وقالوا بإنفاذ الوعيد وخلود أهل التوحيد ، وأن النار لا يخرج منها من دخلها ضموا إلى ذلك القدر ، فإنه به يتم ، ولم يكن الناس إذ ذاك أحدثوا شيئاً من نفي الصفات إلى أن ظهر «الجعد بن درهم» وهو أولهم» (١) .

قال : «ثم ظهر جهم من ناحية المشرق من ترمذ ، ومنها ظهر رأي جهم ، ولهذا كان علماء السنة بالمشرق أكثر كلاماً في رد مذهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق ، مثل إبراهيم بن طهمان وخارجة بن مصعب ، ومثل عبدالله بن المبارك» (٢) .

وقال اللالكائي : « فلم تزل الكلمة مجتمعة والجماعة متوافرة على عهد الصحابة الأول ومن بعدهم من السلف الصالحين حتى نبغت نابغة بصوت غير معروف وكلام غير مألوف في أول إمارة مروانية تُتَنَازَع في القدر وتتكلم فيه حتى «سئل» عبدالله بن عمر فروى له عن رسول الله ﷺ الخبر بإثبات القدر والإيمان به وحذر من خلافه ، وأن ابن عمر ممن

(١) الفتاوى ٨ / ٢٢٨ .

(٢) الفتاوى ٨ / ٢٢٩ .

تكلم بهذا أو اعتقده بريء منه وهم براء منه ، وكذلك عرض على ابن عباس وأبي سعيد الخدري وغيرهما - فقالا له مثل مقالته « (١) .

والخلاصة :

أنها لم تتوسع القدرية الأولى (قدرية معبد الجهني ومن تأثر به) ولم تتشعب مقالاتها فكانت مقالتها تتلخص في قولين الأول :

قولهم : إن الأمر أنف (أي مستأنف) ويعنون بذلك أفعال المكلفين (٢) . فيزعمون أن الله تعالى لم يقدرها ولم يعلمها إلا أثناء حدوثها من المكلف ويفسره الثاني :

قولهم : إن الله تعالى لم يقدر الكتابة (أي في اللوح المحفوظ) ولا الأعمال (٣) في السابق .

رؤوس القدرية الأولى :

(١) معبد الجهني ت (٨٠) :

معبد الجهني يعد أول من أعلن القول بالقدر ، فقد روى مسلم في صحيحه : « عن يحيى بن يعمر قال كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن الحميري حاجين أو

(١) الشرح (اللالكائي) ١٦/١ .

(٢) الفتاوى ٣٨٥ / ٧ .

(٣) المرجع السابق .

معتمرين فقلنا لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر فوفق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكلُ الكلام إلي فقلت : أبا عبدالرحمن إنه قد ظهر قبلكنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برأء مني . والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر» (١) .

وأخرج عبدالله بن الإمام أحمد في السنة قال : « سأل يحيى بن يعمر وحميد بن عبدالرحمن الحميري عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - عن قوم نشأوا بالعراق ، قرأوا القرآن وفتحوا في الإسلام يقولون : لا قدر قال : فإذا أنت لقيتهم فأخبرهم أن عبدالله بن عمر منكم بريء وأنتم منه براء . والله لو أنفقوا جبال الأرض ذهباً ما قبله الله - عز وجل - منهم حتى يؤمنوا بالقدر . . . إلخ» (٢) .

وقد ساق ابن حجر في تهذيب التهذيب أقوال بعض أهل الجرح والتعديل فيه فقال :

«وقال أبو حاتم : كان صدوقاً في الحديث وكان أول من تكلم في

(١) صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب القدر الحديث (١) ٣٦/١ ، ٣٧ .

(٢) السنة لعبدالله بن أحمد ٤١٣/٢ وشرح السنة للبغوي ١/٧ ، ٨ .

القدر بالبصرة وكان رأساً في القدر ، قدم المدينة فأفسد بها ناساً» (١) .

« وقال الدارقطني حديثه صالح ومذهبه رديء » (٢) .

« وقال محمد بن شعيب بن شابور عن الأوزاعي : أول من نطق في

القدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن ، وكان نصرانياً فأسلم ثم

تنصر فأخذ عنه معبد الجهني ، وأخذ غيلان عن معبد » (٣) « كان

مسلم (بن يسار) يقعد إلى هذه السارية فقال : إن معبدا يقول بقول

النصارى» (٤) .

(٢) غيلان الدمشقي المقتول سنة (١٠٥) تقريباً :

غيلان الدمشقي هو الرجل الثاني بعد معبد الجهني من رؤوس بدعة

القدرية وقد ظهرت مقولته بالشام وافتتن بها خلق وتأثر بها عدد من أهل

العلم والفضل ومنهم ثور بن يزيد (١٠٥) ومكحول الشامي ت

بضعة عشر ومائة) ولكنه رجع .

وكذلك قيل عن الحسن البصري وأنه رجع .

قال الأوزاعي : لم يبلغنا أن أحداً من التابعين تكلم في القدر إلا

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٥ .

(٢) المصدر السابق ١٠/٢٢٥ . وانظر سير أعلام النبلاء ٤/١٨٦ .

(٣) (٤) المصدر السابق .

الحسن ومكحول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل (١) .

وقد تصدى الإمام الأوزاعي لهذه المقولة وحفظ الله بجهوده السنة وقمع البدعة ولم يقتصر غيلان على مقولات معبد ، بل تكلم في الصفات والإيمان والقدر ببدع أخرى كانت فيما بعد من أصول المعتزلة والجهمية والمرجئة .

والخلاصة : أن معبدًا الجهني وغيلان الدمشقي يمثلان أبرز رجال القدرية في المرحلة الأولى المتمثلة بالنصف الثاني من القرن الأول الهجري .

٢ - المرحلة الثانية : القدرية الثانية (المعتزلة والجهمية ومن تابعهم) :

ظهرت القدرية الثانية بظهور المعتزلة في أول القرن الثاني الهجري وتمثل بمقولات المعتزلة والجهمية وأهل الكلام في القدر ، فالقدرية في هذه المرحلة توسعت مقالاتها وتشعبت بين الفرق على النحو التالي :

أ - شعبة صارت ضمن المعتزلة القائلين بأن الإنسان مقدر أفعاله وهو خالقها ومنشؤها ، ولم تقدر عليه قبل ، وهذه هي وريثة (القدرية الأولى) النفاة .

ب - وشعبة منها صارت في الجهمية الجبرية القائلين بأن الإنسان

(١) انظر السنة لعبدالله بن أحمد ٢/٢٩١ وميزان الاعتدال للذهبي ٤/١٧٨ وذم الكلام للهروى (المخطوط) ٤٣٥ وبيان تلبيس الجهمية ١/٢٤٦ (رشيد) .

مجبور على أفعاله كالريشة في مهب الريح ، فلا اختيار له ، وهذه هي (القدرية الجبرية الخالصة) وقد ظهرت فيما بعد في عقائد كثير من المتصوفة والفلاسفة .

ج - وشعبة ثالثة صارت أقرب إلى الجبرية ، وهم القائلون بالكسب من الأشاعرة ومن سلك سبيلهم .
القدرية المتأخرون (المعتزلة) يقولون بخالق مع الله :

وكثير من متأخري القدرية - أعني المعتزلة - يقولون : إن العباد خالقون لها ، ولم يكن سلفهم يجروون على ذلك (١) .

وقال شيخ الإسلام : « والمقصود هنا أن هذين الفريقين اعتقدوا تنافي القدر والشرع ، كما اعتقد ذلك المجوس والمشركون ، فقالوا : إذا كان خالقاً للفاعل امتنع أن يكون الفاعل في نفسه حسناً له ثواب ، أو قبيحاً عليه عقاب . ثم قالت القدرية : لكن الفعل منقسم ، فليس خالقاً للفاعل ، وقالت الجبرية : لكنه خالق ، فليس الفعل منقسماً .

ولكن الجبرية المقرون بالرسول يقولون بالانقسام من جهة أمر الشارع ونهيه فقط ، ويقولون : له أن يأمر بما شاء لا معنى فيه ، وينهى عما يشاء لا لأجل معنى فيه ، ويقولون في خلقه وفي أمره جميعاً : يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد» (٢) .

(١) انظر منهاج السنة ٣/ ٢٩٤ .

(٢) الفتاوى ١٦/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

٣ - المرحلة الثالثة : القول بالكسب :

وتتمثل هذه المرحلة بمقولة الأشاعرة وبعض الماتريدية (١) ومن سلك سبيلهم .

ويتلخص مذهبهم في : أن الإنسان له قدرة واستطاعة لكنها لا تكون له إلا مع الفعل ، أي إذا عزم على الشروع بتنفيذ الفعل أو وجد الله له القدرة مقارنة للفعل لا قبله ولا بعده (٢) .

وهذا نوع من الجبر لكنه أخف من قول الجبرية الغلاة (الجهمية) .

سبب مقولة القدرية ومنشؤها المجوس والنصاري :

تعد مقالات القدرية التي ظهرت في المسلمين امتداداً لعقائد طوائف من الأمم السابقة : النصارى والمجوس والصائبة وغيرهم ، ذلك أنه بعد الفتوحات الإسلامية في الشام والعراق وغيرهما بقيت طوائف من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) والمجوس على دينها تدفع الجزية ، وكانت تخالط المسلمين وتعايشهم ، وهم (أهل الذمة) وبقيت معهم عقائدهم ومذاهبهم ومقولاتهم وفلسفاتهم ، وبعض المسلمين يسمع منهم ،

(١) ذلك أن غالب الماتريدية لهم قول وسط هو أقرب إلى قول أهل السنة والجماعة .
انظر الماتريدية د/ أحمد بن عوض الله الحربي ٤٤٤ - ٤٤٧ .

(٢) راجع التوحيد للماتريدي ٢٥٦ ، ٢٥٧ والإنصاف للباقلاني ٤٦ والإرشاد للجويني ٢١٩ - ٢٢٠ والاقتصاد للغزالي ١٥٣ والقضاء والقدر د/ عبدالرحمن المحمود ١٨٢ والماتريدية د/ أحمد بن عوض الله الحربي ٤٤٤ - ٤٤٧ .

وبعضهم يتعمد إظهار مذهبه ورأيه بقصد أو بغير قصد ، وبعضهم يسعى إلى إفساد عقائد المسلمين كيداً ونكاية ، وبعضهم يظن أن هذا هو الحق (وقد سبق ذكر قصة بطريك النصارى بالشام قسطنطين) واعتراضه على عمر - رضي الله عنه - حينما قال في خطبته : «ومن يضل الله فلا هادي له» (١) فقال النصراني : إن الله لا يضل أحداً ، وأن عمر هدده ، وما أشد غيرة عمر - رضي الله عنه - على عقيدة المسلمين! فانطفأت هذه المقولة ، إلا ما حدث من صبيغ بن عسل التميمي وقد أدبه عمر - رضي الله عنه - (٢) وأدب به أمة ، إلى أن ظهرت القدرية على لسان معبد الجهني بعد سنة (٦٣ هـ) .

فهذه عقيدة طائفة من النصارى . وربما بقيت آثارها في عقيدة الذين أسلموا منهم كذلك . وكذلك المجوس كانوا يعتقدون أن الله لا يخلق الشر ولا يقدره ، وأن للشر خالقاً آخر - تعالى الله عما يزعمون - لذلك عبدوا إلهين فسموا الثنوية ، وهذه العقيدة بثها المجوس بين المسلمين ، وبقيت آثارها في عقائد بعض الذين أسلموا منهم .

فلذلك اشتهرت الأخبار عن تأثر القدرية الأولى (معبد الجهني وأصحابه) بالمجوس وبالنصارى .

(١) انظر ص (٢٦) الحلقة الثانية من هذه السلسلة . وانظر السنة لعبدالله بن أحمد ٤٢٣/٢ ، واللالكائي رقم (١١٩٨) والشريعة للأجري ص ٢٠٠ .
(٢) انظر ص (١٢٨) الحلقة الأولى من هذه السلسلة . والحلقة الثانية ص ٢٤ .

فروى عبدالله بن الإمام أحمد في السنة بسنده : «قال أصحاب مسلم بن يسار: كان مسلم يقعد إلى هذه السارية فقال: إن معبداً يقول بقول النصارى» (١) .

وروى أيضاً «قال مرحوم قال أبي: ولا أعلم أحداً يوماً يتكلم في القدر غير معبد، ورجل من الأساورة يقال له: سسويه» (٢) .

وذكر الذهبي عن الأوزاعي أن سوسن النصراني أول من نطق بالقدر فأخذ عنه معبد، وغيلان أخذ عن معبد (٣) .

ومما يؤيد هذا الاحتمال :

أن يوحنا الدمشقي النصراني عاصر معبداً وغيلان، ويحتمل أنه حاور بعض المسلمين فتكلم بينهم في مسألة القدر، ويقال إن كتاباً بعنوان (الإيضاح الصريح في المذهب الصحيح)، وفيه ما يشبه مقولات القدرية، وقد قارن أحد المستشرقين بين ما فيه وما أورده الملطي من مقالات القدرية فوجد أن بينهما تشابهاً (٤) كبيراً (٥) .

(١) السنة ٢ / ٣٩٢ .

(٢) السنة ٢ / ٣٩١ .

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٤ / ١٨٧ .

(٤) قلت : لكن بعض المستشرقين يبالغون في مثل هذه الأمور ويتعلقون بالأوهام ويجعلون من الحبة قبة، ليثبتوا مزاعمهم أن عقائد المسلمين مستمدة من أهل الكتاب فتأمل !

(٥) انظر مذاهب الإسلاميين ١ / ١١٥ لعبدالرحمن بدوي .

وقد استفاض عند أهل العلم ومصنفي المقالات والتاريخ وغيرهم أن أول من قال بالقدر من غير المسلمين رجل نصراني اسمه (سوسن) وقيل (سنسويه) وقيل (سنهويه) ثم أخذه عنه معبد الجهني (١) .

وجمهور السلف من متأخري الصحابة الذين ظهرت القدرية وهم أحياء وكبار التابعين ومن بعدهم يرون أن مقولة القدرية مقولة مجوسية ونصرانية . فقد روى الإمام أحمد أنه : قيل لابن عمر - رضي الله عنه - إن قومًا يقولون لا قدر فقال : « أولئك القديرون ، أولئك مجوس هذه الأمة » (٢) أما صلة القدرية بالنصرانية فقد ذكرت ذلك آنفًا .

ولشيخ الإسلام رأي آخر هو :

أنه لا يظهر أن للزنادقة المنافقين أثرًا مباشرًا في ظهور القدرية الأولى إنما كانت في أناس فيهم إيمان لكنهم جهلوا أو ضلوا (٣) . ولعله يقصد أن النصارى والمجوس لم يظهروا عقيدتهم القدرية علنا ، ولم تكن فرقة ولها دعاة وأتباع في المسلمين إلا حينما أظهرها معبد الذي تلقاها من النصارى والمجوس والصائبه لأن الشيخ نفسه قد أشار إلى التأثير المجوسي والنصراني في القدرية أكثر من مرة . وفي نظري أنه لا تعارض

(١) انظر مقدمة الدكتور أحمد سعد حمدان على شرح أصول السنة للالكائي ص ٢٤ ،

. ٢٥

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد ٢ / ٤٣٣ .

(٣) انظر بيان تلبس الجهمية ٢ / ٥٣١ (بتحقيق أحمد حقي) .

بين القولين .

ويمكن أن يقال بأن معبداً الجهني حين تكلم بالقدر ربما لم يكن تلقى أفكاره الأولى من مصدر خارجي ، لكنه لما أعلنها ناسبت مقولات المجوس والنصارى وتلاقحت معها ، فاصطبغت بها حين تطورها ، مع الحوارات والخصومات والجدال ، أو أنه - أي معبد - تأثر بآراء المجوس من حيث لم يتعمد ، أي تأثراً غير مباشر ، أما من جاؤا بعده فتلقوا عن المجوس والنصارى على نحو ما ذكرت والله أعلم .

من أسباب ضلال القدرية وانحرافهم في القدر :

أ - أصول القدرية الفاسدة ألزمتهم بلوازم باطلة :

قال ابن القيم : « لما أصلت القدرية ، أن الله سبحانه لو شاء أفعال عباده وقدر عليها وخلقها ، ثم كلفهم بها ، وعاقبهم عليها لكان ذلك ظلماً ينافي العدل ولزمهم عن هذا الأصل لوازم مخالفة للعقل والشرع منها التكذيب بقدر الله وتكذيب غلاتهم بعلمه السابق وإنكار كمال قدرته ، ونسبته إلى أن يكون في ملكه ما لا يشاء ، ويشاء ما لا يكون ، وإخراج أشرف ما في ملكه عن أن يكون قادراً عليه أو خالقاً له ، وهو طاعات أنبيائه ورسله وملائكته وأوليائه ، وأن تكون أفعالهم حدثت من غير خالق محدث ، أو يكونوا هم الخالقون المحدثون لها ، وأن تكون إرادتهم مشيآت حادثة بلا محدث ، ولزمهم تكذيبهم بنصوص

القدر كله ، والطعن في نقلة أخبارها وتحريفها عن مواضعها بالتأويلات التي هي كذب على اللغة وعلى الله وعلى رسوله إلى أضعاف ذلك من اللوازم الباطلة ، ولزم هؤلاء كلهم أن الكتاب والسنة جاء بما يخالف العقل الصريح ، وأنه إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل وأطرح النقل»^(١) .

وقال ابن القيم أيضاً : ولما أصلت القدرية إنكار عموم قدرة الله سبحانه ومشيبته لجميع الكائنات ، وأخرجت أفعال عباده خيرها وشرها عن قدرته ومشيبته وخلقه ، وأثبتت لله سبحانه شريعة بعقولهم حكمت عليه بها ، واستحسننت منه ما استحسنته من أنفسها ، واستقبحت منه ما استقبحت من نفوسها ، وعارضت بين الأدلة السمعية الدالة على خلاف ما أصلوه وبين العقل»^(٢) .

وقال شيخ الإسلام : «وكذلك «مسألة القدر» التي هي من جملة فروع هذا الأصل فإنه اجتمع في الأفعال الواقعة التي نهى الله عنها : أنها مرادة له لكونها من الموجودات ، وأنها غير محبوبة له بل ممقوتة مبغوضة ، فأثبتوا وجود الكائنات بدون مشيئته ؛ ولهذا لما قال غيلان القدري لربيعة بن أبي عبدالرحمن : يا ربيعة : نشدتك الله ، أترى الله يحب أن يعصى؟ فقال له ربيعة : أترى الله يعصى قسراً ، فكأنه ألقمه

(١) الصواعق ٤/ ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ .

(٢) الصواعق ٤/ ١٥٥٠ ، ١٥٥١ .

حجراً ، بقول له : نزهته عن محبة المعاصي ، فسلبته الإرادة والقدرة ، وجعلته مقهوراً مقسوراً» (١) .

وقال : « وقال من عارض من القدرية : بل كل ما أرادته فقد أحبه ورضيه ، ولزمهم أن يكون الكفر والفسوق والعصيان محبوباً لله مرضياً .

وقالوا أيضاً : يأمر بما لا يريد ، وكل ما أمر به من الحسنات فإنه لم يردّه ، وربما قالوا : ولم يحبه ولم يرضه ، إلا إذا وجد . قالوا : ولكن أمر به وطلبه .

ف قيل لهم : هل يكون طلب وإرادة واستدعاء بلا إرادة ولا محبة ولا رضى . هذا جمع بين النقيضين ، فتحيروا : فأولئك سلبوا الرب خلقه وقدرته ، وإرادته العامة ، وهؤلاء سلبوه محبته ورضاه وإرادته الدينية وما تضمنه أمره ونهيه من ذلك . فكما أن الأولين لم يثبتوا أن الشخص الواحد يكون مثاباً معاقباً : بل إما مثاباً وإما معاقباً ، فهؤلاء لم يثبتوا أن الفعل الواحد يكون مراداً من وجه دون وجه ، مراداً غير محبوب ، بل إما مراد محبوب ، وإما غير مراد ولا محبوب» (٢) .

وقال : « والقدرية يقولون : إن الله سوى بين المكلفين في القدرة . ولم يخص المؤمنين بما فضلهم به على الكفار حتى آمنوا ، ولا خص

(١) الفتاوى ٢٢ / ١٣٠ .

(٢) الفتاوى ٢٢ / ١٣٠ ، ١٣١ .

المطيعين بما فضلهم به على العصاة حتى أطاعوا ، وهذا من أقوال القدرية والمعتزلة وغيرهم التي خالفوا بها الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل الصريح كما بسط في موضعه . ولهذا قالوا : إن كل مستدل فمعه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق» (١) .

ب - من أسباب ضلال القدرية تشبيه أفعال الله بأفعال الخلق وقياسها عليها :

من أعظم أسباب ضلال القدرية أنهم قاسوا أفعال الله بأفعال المخلوقين ، ووضعوا مقاييس من عندهم وحكموا بها على الله تعالى ، فما قدروا الله حق قدره ، وجهلوا أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه فعال لما يريد سبحانه .

قال شيخ الإسلام : « فذهب المكذبون بالقدر القائلون : بأن الله لم يخلق أفعال العباد ، ولم يرد أن يكون إلا ما أمر بأن يكون . وغلاتهم المكذبون بتقدم علم الله وكتابه بما سيكون من أفعال العباد من المعتزلة وغيرهم ، إلى أن الظلم منه هونظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض ، وشبهوه ومثلوه في الأفعال بأفعال العباد ، حتى كانوا هم ممثلة الأفعال ، وضربوا لله الأمثال ، ولم يجعلوا له المثل الأعلى ، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم ، بقياسه على العباد وإثبات الحكم في الأصل بالرأي ، وقالوا عن هذا : إذا أمر العبد ولم

يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالماً له ، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالاً ، كما قالوا : إنه لا يقدر أن يضل مهتدياً ، وقالوا عن هذا : إذا أمر اثنين بأمر واحد وخصَّ أحدهما بإعانتة على فعل المأمور كان ظالماً ، وإلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان جعلوا تركه لها ظلماً .

وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له ، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يقم ، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة « (١) .

وقال : «وأصل قول هؤلاء القدرية تشبيه الله بخلقه في الأفعال فيجعلون ما حسن منه حسن من العبد ، وما قبح من العبد قبح منه . وهذا تمثيل باطل» (٢) .

أصناف القدرية وتشعبها :

ذكر شيخ الإسلام أن الناس الذين ضلوا في القدر ثلاثة أصناف :

الأول - قوم آمنوا بالأمر والنهي والوعد والوعيد ، وكذبوا بالقدر ، وزعموا أن من الحوادث ما لا يخلقه الله ، كالمعتزلة ونحوهم .

الثاني - قوم آمنوا بالقضاء والقدر ووافقوا أهل السنة والجماعة على

(١) الفتاوى ١٨ / ١٣٨ .

(٢) منهاج السنة ١ / ٤٥٤ .

أن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . . ، لكن عارضوا هذا بالأمر والنهي ، وسموا هذا حقيقة ، وجعلوا ذلك معارضاً للشريعة . « يقصد طوائف من المتصوفة » .

الثالث - من خصم الرب في جمعه بين القضاء والقدر والأمر والنهي ، كما يذكرون ذلك على لسان إبليس (١) .

ومن وجه آخر فهم ينقسمون إلى :

١ - (قدرية مجوسية) ، أي أنه يلزم من قولهم - إن الإنسان خالق أفعاله - أن يكون الإنسان خالقاً آخر مع الله ، وبعضهم قد يلتزم ذلك - كما تقول المجوس بالهين اثنين - وهم كثير من المعتزلة .

٢ - وإلى (قدرية مشركية) وهم الجبرية الجهمية وبعض المتصوفة ، الذين يزعمون أن الإنسان مجبور على ما يصدر عنه كما قال المشركون : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [سورة الأنعام : آية ١٤٨] .

٣ - وإلى (قدرية إبليسية) مستكبرة تدعي التعارض في أفعال الله وأمره .

قال شيخ الإسلام : « وهذا من أصول تفرقهم في مسألة تكليف ما لا يُطاق . وانقسموا إلى :

قدرية مجوسية تثبت الأمر والنهي ، وتنفي القضاء والقدر .

(١) انظر الفتاوى ٢/٣٠٠، ٣٠٣ .

وإلى قدرية مشركية شرٌّ منهم تثبت القضاء والقدر ، وتكذب بالأمر والنهي ، أو ببعض ذلك .

وإلى : قدرية إبليسية تصدق بالأمرين ، لكن ترى ذلك تناقضاً مخالفاً للحق والحكمة» (١) .

وقال : « والخائضون في القدر بالباطل ثلاثة أصناف : المكذبون به ، والدافعون للأمر والنهي به ، والطاعنون على الرب - عز وجل - بجمعه بين الأمر والقدر وهؤلاء شر الطوائف » (٢) .

ثم قال : « وأنت إذا رأيت تغليظ السلف علي المكذبين بالقدر فإنما ذاك لأن الدافعين للأمر لم يكونوا يتظاهرون بذلك » (٣) .

انقسام القدرية بين المعتزلة والصوفية وأهل الكلام :

لما تشعبت القدرية وانتشرت مقالاتها وتفرعت عقائدها بين الفرق الكبرى ، فالجبرية الجهمية الغالية منها صار أغلبها في الصوفية والفلاسفة والباطنية ونحوهم والجبرية غير الغالية في الأشاعرة ومن تابعهم . والقدرية المنكرة صارت في المعتزلة ومن تأثر بهم من بعض الرافضة ونحوهم .

(١) الاستقامة ١/ ٤٣٣ .

(٢) منهاج السنة ٣/ ٨٢ .

(٣) المرجع السابق .

فالمعتزلة والصوفية في القدر على طرفي نقيض :

قال شيخ الإسلام : « وهؤلاء المعتزلة ونحوهم من القدرية طرفا نقيض ؛ هؤلاء يلاحظون القدر ويعرضون عن الأمر ، وأولئك يلاحظون الأمر ويعرضون عن القدر والطائفتان تظن أن ملاحظة الأمر والقدر متعذر ، كما أن طائفة تجعل ذلك مخالفاً للحكمة والعدل» (١) فجعلها ثلاثاً فقال : «وهذه الأصناف الثلاثة هي : القدرية المجوسية ، والقدرية المشركية والقدرية الإبليسية» (٢) .

ومن القدرية المشركية قدرية الصوفية يقول شيخ الإسلام : «وهؤلاء هم القدرية المشركية الذين يحتجون بالقدر على دفع الأمر والنهي هم شر من القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة ، الذين روي فيهم « إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم » لأن هؤلاء يقرون بالأمر والنهي والثواب والعقاب ، لكن أنكروا عموم الإرادة والقدرة والخلق ، وربما أنكروا سابق العلم ، وأما القدرية المشركية فإنهم ينكرون الأمر والنهي والوعد والوعيد ، ويكفرون بجميع الرسل والكتب» (٣) .

وقال في موضع آخر مبيناً سبب ضلال القدرية وأمثالهم :

« وانقسموا إلى قدرية مجوسية ؛ تثبت الأمر والنهي ، وتنفي القضاء

(١) الفتاوى ٧١٨/١٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الفتاوى ٤٢١/١١ .

والقدر وإلى قدرية مشركية شر منهم : تثبت القضاء والقدر ، وتكذب بالأمر والنهي ، أو ببعض ذلك ، وإلى قدرية إبليسية : تصدق بالأمر ، لكن ترى ذلك تناقضاً مخالفاً للحق والحكمة ، وهذا شأن عامة ما تتعارض فيه الأسباب والدلائل .

تجد فريقاً يقولون بهذا دون هذا ، وفريقاً بالعكس ، أو الأمرين ، فاعتقدوا تناقضهما ، فصاروا متحيرين معرضين عن التصديق بهما جميعاً . ومتناقضين مع هذا تارة ، ومع هذا تارة ، وهذا تجده في مسائل الكلام والاعتقادات ، ومسائل الإرادة والعبادات . كمسألة السماع الصوتي ، ومسألة الكلام ، ومسائل الصفات ، وكلام الله تعالى ، وغير ذلك من المسائل .

وأصل هذا كله : هو العدل بالتسوية بين المتماثلين ، فإن الله يقول : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [الحديد : ٢٥] . وقد بسطنا القول في ذلك ، وبيننا أن العدل جماع الدين والحق والخير كله في غير موضع . والعدل الحقيقي قد يكون متعذراً أو متعسراً ، إما علمه ، وإما العمل به ، لكون التماثل من كل وجه غير متمكن ، أو غير معلوم ، فيكون الواجب في مثل ذلك ما كان أشبه بالعدل ، وأقرب إليه ، وهي الطريقة المثلى ؛ ولهذا قال سبحانه : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [الأنعام : ١٥٢] (١) .

وقال عن صنف آخر ممن تأثروا بأقوال القدرية :

« فالتقدير الأول هو قول من يقول خَلَقَ المخلوقات وأَمَرَ بالمأمورات لا لعدة ولا لداع ولا باعث ، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة» (١) وهو قول الأشعري وأصحابه ، وكثير من نفاة القياس في الفقه كابن حزم ، وقول الكثير ممن يثبت القدر ، وينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم (٢) ، وذكر شبهاتهم في ذلك (٣) .

وقال : « وقد تنازع الأولون : هل له علم واحد أو علوم متعددة؟ على قولين . والأول قول الأشعري وأكثر أصحابه والقاضي أبي يعلى وأتباعه ، ونحو هؤلاء . والثاني قول أبي سهل الصُّعْلُوكي .

والقول الثاني : أنه لا يعلم المحدثات إلا بعد حدوثها . وهذا أصل قول القدرية الذين يقولون : لم يعلم أفعال العباد إلا بعد وجودها . وأن الأمر أنْفُ لم يسبق القدر بشقاوة ولا سعادة ، وهم غلاة القدرية الذين حدثوا في زمان ابن عمر وتبرأ منهم . وقد نصَّ الأئمة كمالك والشافعي وأحمد على تكفير قائل هذه المقالة . لكن القدرية صرحوا بنفي العلم السابق والقدر الماضي في أفعال العباد المأمور بها والمنهي عنها . وما يتعلق بذلك من الشقاوة والسعادة ثم منهم من اقتصر على

(١) الفتاوي ٨٣/٨ .

(٢) انظر الفتاوي ٨٣/٨ .

(٣) انظر الفتاوي ٨٣/٨ .

نفى العلم بذلك خاصة . وقال : إنه قدرَ الحوادث وعلمَها إلا هذا . لأن الأمر والنهي مع هذا العلم يتناقض عنده ، بخلاف ما لا أمر فيه ولا نهي .

ومنهم من قال ذلك في عموم المقدرات ، وقد حكي نحو هذا القول عن عمرو بن عبيد وأمثاله . وقد قيل : إنه رجع عن ذلك قبل إنكاره لأن تكون ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [سورة المسد، آية ١] و ﴿ ذُرِّي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ [سورة المدثر، آية ١١] . ونحو ذلك في اللوح المحفوظ ، وأمثال ذلك .

والقول الثالث : أنه يعلمها قبل حدوثها ، ويعلمها بعلم آخر حين وجودها . وهذا قد حكاه المتكلمون كأبي المعالي عن جهم ، فقالوا : إنه ذهب إلى إثبات علوم حادثة لله تعالى ، وقال : البارئ عالم لنفسه ، وقد كان في الأزل عالماً بنفسه وبما سيكون ، فإذا خلق العالم ، وتجددت المعلومات - أحدث لنفسه علوماً بها يعلم المعلومات الحادثة ، ثم العلوم تتعاقب حسب تعاقب المعلومات في وقوعها متقدمة عليها . أي العلوم متقدمة على الحوادث . وذكروا أنه قال : إنها في غير محل ، نظير ما قالت المعتزلة البصرية في الإرادة « (١) » .

وقال : « والمنكرون للقدر وإن كانوا في بدعة ، فالمحتجون به على

(١) جامع الرسائل ١/ ١٧٧ - ١٧٩ .

الأمر أعظم بدعة ، وإن كان أولئك يشبهون المجوس فهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين للرسول الذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء» (١) .

ثم ذكر أن هذا النوع من المحتجين بالقدر على الأمر إنما كثروا في المتأخرين وسموا هذا حقيقة ، وجعلوا الحقيقة تعارض الشريعة . يشير إلى بعض النساك المتصوفة (٢) .

المتهمون بالقدر من أهل العلم :

منذ ظهور مقولات القدرية على لسان معبد الجهني بعد سنة (٦٢هـ) وطيلة القرن الأول لم يقل بالقدر أحد من أهل العلم والسنة ، وما نسب للحسن البصري ومحمد بن الحنفية لم يثبت .

لكن في أول القرن الثاني اتهم طائفة من أهل العلم والفضل بالقدر ، وبعضهم رجع عن ذلك ، وآخرون لم يثبت رجوعهم ، ومنهم من لم تثبت تهمته ، أو ثبتت براءته . وعلى أية حال فالذين قالوا بالقدر من العلماء قليل جداً . وهي زلة عالم لا توجب تصنيفهم مع أهل الأهواء والافتراق ، لكنها قد تكون قاذحة كما قال أهل العلم ونسأل الله أن يعفو عنا وعنهم ربنا لا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا وهذه طائفة ممن رموا بالقدر :

(١) منهاج السنة ٣ / ٧٧ .

(٢) انظر منهاج السنة ٣ / ٧٧ ، ٧٨ .

١ - الحسن البصري ت (١١٠) :

درج بعض المصنفين قديماً وحديثاً على القول بأن الحسن البصري يقول بالقدر على نحو ما . وهذه التهمة لا تثبت بل الثابتة خلاف ذلك ، وما نسب إليه من القول بالقدر - إن صح - فهو ليس كمقالة معبد وغيلان - وقد رجع عنه .

فقد أخرج اللالكائي بسنده عن أيوب قال : (أدركت الحسن والله ما يقوله - يعني القدر -) (١) بل ورد أن الحسن البصري كان يحذر من معبد ومقالاته فقد روى عبدالله بن الإمام أحمد في السنة «حدثني أبي ، نا مرحوم بن عبدالعزيز العطار قال : سمعت أبي وعمي يقولان : سمعنا الحسن وهو ينهى عن مجالسة معبد الجهني يقول : لا تجالسوه فإنه ضال مضل» (٢) وقال الأوزاعي «لم يبلغنا أن أحداً من التابعين تكلم في القدر إلا الحسن ومحكول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل» (٣) .

وإن كان الحسن تأثر بقول القدرية فإنه لم يكن قديراً خالصاً ، إنما قد يكون تأثر بشيء من القدر ، ثم رجع عنه - إن صح كما أسلفت - .

فقد نقل الذهبي قال : « قال يونس : أدركت الحسن يعيب قول

(١) الشرح (اللالكائي) ١/١٣٣ الرواية (٢٤١) .

(٢) السنة ٢/٣٩١ .

(٣) ميزان الاعتدال ٤/١٧٨ .

معبد ، ثم تल्प له معبد فألقى في نفسه ما ألقى « (١) وماذا ألقى؟! ربما شبهاً وتساؤلات - والله أعلم - .

وهذه التهمة إذا ثبتت فهي مبهمة إذ نوع التأثير غير مفسر هنا ، وظاهر الروايات السابقة عن الأوزاعي وأيوب وهما ثقتان وعالمان بأحوال الحسن تفيد أنه بريء من هذه التهمة أصلاً ، أو أنه رجع . وبالجملة فإن الحسن إمام جليل من أئمة الهدى من كبار التابعين وقد أجمعت الأمة على فضله ، بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية يفسر رمي الناس للحسن بالقدرية بما يبرئ الحسن منها . قال شيخ الإسلام : «ولهذا أتهم بمذهب القدر غير واحد ولم يكونوا قدرية ، بل كانوا لا يقبلون الاحتجاج على المعاصي بالقدر . كما قيل للإمام أحمد : كان ابن أبي ذئب قدرياً . فقال : الناس كل من شدد عليهم المعاصي قالوا : هذا قدرى ! (٢) .

وقد قيل إنه بهذا السبب نسب إلى الحسن (٣) القدر ، لكونه كان شديد الإنكار للمعاصي ناهياً عنها» (٤) .

(١) سير أعلام النبلاء ٤ / ١٨٧ .

(٢) قلت : وكذلك كل من أخذ بالتيسير قالوا : هذا مرجع ! والحق وسط بين الإفراط والتفريط .

(٣) ذكر المحقق د / محمد رشاد سالم أنه الحسن البصري . قلت : وهو الراجح لكن قد يرد احتمال أنه الحسن بن محمد بن الحنفية لأنه نسب إليه الكلام في الإرجاء .

(٤) منهاج السنة ٣ / ٢٤ - ٢٥ .

وأخرج الذهبي : عن أيوب قال : « كذب على الحسن ضربان : قوم القدر رأيهم لينفقوه في الناس بالحسن ، وقوم في صدورهم بغض للحسن » (١) .

ثم قال أيوب « وأنا نازلته غير مرة في القدر حتى خوفته بالسلطان فقال لا أعود فيه بعد اليوم . فلا أعلم أحداً يستطيع أن يعيب الحسن إلا به ، وقد أدركت الحسن والله وما يقوله .

قال الحمّادان عن يونس قال : ما استخف الحسن شيء ما استخفه القدر » (٢) .

« وروى أبو معشر عن إبراهيم أن الحسن تكلم في القدر » (٣) .

« وقال سليمان التيمي : رجع الحسن عن قوله في القدر » (٤) .

ثم ذكر الذهبي أقوالاً للحسن تدل على إثباته للقدر » (٥) .

ثم قال الذهبي : « وقد مر إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه سوى حكاية أيوب عنه ، فلعلها هفوة منه ورجع عنها والله الحمد » (٦) .

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٧٩ - ٥٨٠ (بتصرف) .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٣ .

وخلاصة القول : أن الحسن إن كان قد قال ببعض القدر فقد رجع .
والله أعلم .

٢ - مكحول الشامي ت (١١٣) :

كذلك رمي مكحول الشامي بالقدر وهذا لا يصح ، وقد برّاه الأوزاعي من ذلك وهو شامي وأعرف بمذاهب الشاميين . فقد قال : «لم يبلغنا عن أحد من التابعين تكلم في القدر إلا الحسن ومكحول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل»^(١).

٣ - قتادة بن دعامة السدوسي ت (١١٨) :

قال الذهبي في ترجمة قتادة بن دعامة : «وكان يرى القدر قال ضمرة عن ابن شوذب : ما كان قتادة يرضى حتى يصيح^(٢) به صياحاً يعني القدر ، قال ابن أبي عروبة والدستوائي قال قتادة : كل شيء بقدر إلا المعاصي» ثم قال الذهبي : «قلت ومع هذا الاعتقاد الرديء ما تأخر أحد عن الاحتجاج بحديثه سامحه الله»^(٣).

٤ - هشام الدستوائي ت (١٥٣) :

قال الذهبي عن هشام الدستوائي : « قال ابن سعد كان ثقة حجة إلا

(١) السنة لعبدالله ٢/ ٢٩١ .

(٢) يعني يعلن القول به .

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٤ .

أنه يرى القدر» (١) .

٥ - ثور بن يزيد ت (١٥٣) :

وممن كان يرى القول بالقدر ثور بن يزيد الإمام المشهور .

قال أحمد بن حنبل : كان يرى القدر فنفاه أهل حمص لذلك» (٢) .

وقال الذهبي : « قلت : لولا القدر لكان كلمة إجماع» (٣) يعني

عدالته .

٦ - ابن ثوبان : عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ت (١٦٥) :

قال الذهبي في ترجمة ابن ثوبان - عبدالرحمن بن ثابت : قال

صالح جزرة : « قدرى صدوق » (٤) .

٧ - صدقة بن عبدالله ت (١٦٦) :

وقال الذهبي في ترجمة صدقه عبدالله :

قال دُحَيْم : « محله الصدق غير أنه كان يشوبه القدر » (٥) .

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ١٦٤ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٥ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٥ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٧ / ٣١٣ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٧ / ٣١٥ .

موقف السلف من القدرية

أ - بعض أهل الحديث كانوا يقبلون رواية بعض القدرية الأولى :

« قال الجوز جاني : كان قوم يتكلمون في القدر ، احتمال حديثهم لما عرفوا من اجتهادهم في الدين والصدق والأمانة ، ولم عليهم الكذب ، وإن بُلوا بسوء رأيهم ، منهم معبد الجهني ، ومعبد رأسهم»^(١) .

لما ظهرت القدرية الأولى في آخر عهد الصحابة بعد س الهجرة أنكرها الصحابة كعبدالله بن عمر وابن عباس وجابر بن ع وواثلة بن الأسقع .

وكذلك كبار التابعين وتابعيهم ، فبدعوا القدرية ومقالا وأنكروا عليهم أشد الإنكار وحذروا منهم ، وأمروا بعدم التلقي وبترك مجالستهم ومخالطتهم .

ولما أصر بعض رؤوسهم وتمادى في غية حكم أهل العلم بقتله شره ، وقتله الولاة قطعاً لدابر البدعة ، كما حصل لغيلان الدمشقي وسأسوق لك جملة من أقوال السلف ومواقفهم من القدرية :

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ١٨٦ .

ب - موقفهم من معبد الجهني وبدعته (١) :

قال الحسن بن محمد بن علي : « لا تجالسوا أهل القدر » (٢) وكان على رأسهم آنذاك معبد الجهني وغيلان .

وقال طاووس « احذروا معبداً الجهني فإنه قدري » (٣) .

وروى أبو عبدالرحمن بن أحمد في السنة :

« حدثني أبي ، نا مرحوم بن عبدالعزيز العطار قال : سمعت أبي وعمي يقولان : سمعنا الحسن وهو ينهى عن مجالسة معبد الجهني يقول : « لا تجالسوه فإنه ضال مضل » (٤) ، قال مرحوم قال أبي : ولا أعلم أحداً يومئذ يتكلم في القدر غير معبد ورجل من الأساورة يقال له سسويه » (٥) .

وأخرج الأجرى في الشريعة عن أبي الزبير « أنه كان مع طاوس يطوف بالبيت ، فمر معبد الجهني . فقال قائل لطاوس : هذا معبد

(١) انظر موقف الصحابي عبدالله بن عمر رضي الله عنه ص (١٩) .

(٢) السنة لعبدالله ٣٩١/٢ ، ورجال السنذ ثقات غير أن فيهم الأعمش يُدلس (انظر تعليق المحقق) .

(٣) السنة لعبدالله ٢٩٠/٢ بسند صحيح كما ذكر المحقق ، وانظر الشريعة للأجرى . ٢٤١ .

(٤) السنة لعبدالله ٣٩١/٢ ، والشريعة للأجرى ٢٤٣ .

(٥) السنة لعبدالله ٣٩١/٢ ، والشريعة للأجرى ٢٤١ .

الجهني ، فعدل إليه . فقال : أنت المفترى على الله ، القائل ما لا تعلم ؟ قال : إنه يكذب عليّ ، قال أبو الزبير : فعدلت مع طاوس ، حتى دخلنا على ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال له طاوس : يا أبا عباس : الذين يقولون في القدر ؟ قال : أروني بعضهم ، قلنا : صانع ماذا ؟ قال : إذا أضع يدي في رأسه فأدقُّ عنقه » (١) .

ثم أخرج الأجرى عن : « محمد بن شعيب قال : سمعت الأوزاعي رحمه الله يقول : أول من نطق في القدر : رجل من أهل العراق يقال له : سوسن ، وكان نصرانياً فأسلم ، ثم تنصر ، فأخذ عنه معبد الجهني ، وأخذ غيلان عن معبد » (٢) .

وعن أنس ابن عياض قال : « أرسل إليّ عبدالله بن يزيد بن هرمز . فقال : لقد أدركت وما بالمدينة أحد يتهم بالقدر إلا رجل من جهينة . يقال له : معبد الجهني ، فعليكم بدين العواتق اللائي لا يعرفن إلا الله عز وجل » (٣) .

وعن معاذ بن معاذ قال : سمعت ابن عون يقول : « أول من تكلم من الناس في القدر بالبصرة معبد الجهني وأبو يونس الأسوار » (٤) .

(١) الشريعة للأجرى ص ٢٤١ .

(٢)(٣)(٤) الشريعة للأجرى ص ٢٤٣ .

ج - موقفهم من غيلان القدري وبدعه :

قال الشاطبي : « ومنه روى عمرو بن مهاجر قال : بلغ عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - أن غيلان القدري يقول في القدر ، فبعث إليه فحجبه أياماً ، ثم أدخله عليه فقال يا غيلان ما هذا الذي بلغني عنك ؟ قال عمرو بن مهاجر فأشرت إليه ألا يقول شيئاً . قال فقال : نعم يا أمير المؤمنين أن الله - عز وجل - يقول : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١ ﴾ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝٢ ﴾ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ١-٣] . قال عمر : اقرأ إلى آخر السورة : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٣٠ ﴾ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان ، ٣٠-٣١] . ثم قال : ما تقول يا غيلان؟ قال أقول : قد كنت أعمى فبصرتني ، وأصم فأسمعتني ، وضالاً فهديتني ، فقال عمر : اللهم إن كان عبدك غيلان صادقاً وإلا فاصلبيه ! قال فأمسك عن الكلام في القدر فولاه عمر بن عبدالعزيز دار الضرب في دمشق ، فلما مات عمر بن عبدالعزيز وأفضت الخلافة إلى هشام تكلم في القدر ، فبعث إليه هشام فقطع يده ، فمر به رجل والذباب على يده ، فقال : يا غيلان ! هذا قضاء وقدر . قال : كذبت لعمر الله ما هذا قضاء ولا قدر . فبعث إليه هشام فصلبه » (١) .

و «طلب عمر بن عبدالعزيز دعاء القدرية والخوارج فناظرهم حتى ظهر لهم الحق وأقروا به ، ثم بعد موته نقض غيلان التوبة فصلب» (١).

وأخرج الأجرى في الشريعة : عن محمد بن عبيد بن أبي عامر المكي قال : « لقيت غيلان بدمشق مع نفر من قريش ، فسألوني في أن أكلمه . فقلت له : اجعل لي عهد الله وميثاقه ألا تغضب ، ولا تجحد ، ولا تكتم ، قال : فذلك لك ، فقلت : نشدتك الله ، هل في السموات والأرض شيء قط من خير أو شر لم يشأه الله ، ولم يعلمه حتى كان ؟ قال غيلان : اللهم لا ، قلت : فعلم الله عز وجل بالعباد كان قبل أو بعد أعمالهم ؟ قال غيلان : بل كان علمه قبل أعمالهم ، قلت : فمن أين كان علمه بهم من دار كانوا فيها قبله ؟ جبلكم في تلك الدار غيره ، وأخبر الذي جبلهم في الدار عنهم غيره ، أم من دار جبلكم هو فيها ؟ وخلق لهم القلوب التي يهون بها المعاصي ؟ قال غيلان : بل من دار جبلكم هو فيها ، وخلق لهم القلوب التي يهون بها المعاصي . قلت : فهل كان الله عز وجل يحب أن يطيعه جميع خلقه ؟ قال غيلان : نعم ؛ قلت : انظر ما تقول ؟ قال هل معها غيرها ؟ قلت : نعم ، قلت : فهل كان إبليس يحب أن يعصي الله عز وجل جميع خلقه ؟ قال : فلما

(١) الفتاوى ٣/ ٢٤٠ ، وأخرجه الأجرى في الشريعة ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ وفي ط

المحقق الأثر رقم (٥٥٥ ، ٥٥٦) ، وأخرج نحوها اللالكائي في الشرح ج٤ ص

٧١٣ الأثر رقم [١٣٢٣ ، وما بعده . . .] . وقال المحقق ورواه ابن بطة في الإبانة

عرف الذي أريد سكت ، فلم يردّ علينا شيئاً « (١) .

وعن مكحول أنه قال : « حسبُ غيلان الله ، لقد ترك هذه الأمة في مثل لجج البحار » (٢) .

وعن ابن جابر قال : سمعت مكحولاً يقول : « ويحك يا غيلان ، لا تموت إلا مفتوناً » (٣) .

وقال محمد بن الحسين (الآجري) رحمه الله :

« فإن قال قائل : من أئمة القدرية في مذاهبهم ؟

قيل له : قد أجل الله عز وجل المسلمين عن مذاهبهم . وإنما أئمتهم في مذاهبهم القذرة : معبد الجهني بالبصرة ، وقد رد عليه الصحابة والتابعون ما قد تقدم ذكرنا له . وقبله رجل من أهل العراق كان نصرانياً فأسلم ، ثم تنصّر ، فأخذ عنه معبد الجهني القدر . كذا قال الأوزاعي رحمه الله ، وأخذ غيلان عن معبد .

وقد تقدم ذكرنا لقصة غيلان ، وما عجل الله عز وجل له من الخزي في الدنيا ، وما له في الآخرة أعظم ، وعمرو بن عبيد وما ذمه العلماء وهجوه وكفروه « (٤) .

(١) الشريعة ٢٤١-٢٤٢ .

(٢)(٣) الشريعة ٢٤٢ .

(٤) الشريعة ٢٤٢ .

د - موقف السلف من القدرية وبدعها عموماً وحكمهم فيها :

روى مالك في الموطأ عن عمه أبي سهيل بن مالك أنه قال : كنت أسير مع عمر بن عبدالعزيز ، فقال ما رأيك في هؤلاء القدرية؟ فقلت : رأيي أن تستتيبهم فإن تابوا وإلا عرضتهم على السيف ، فقال عمر بن عبدالعزيز : وذلك رأيي .

قال مالك : وذلك رأيي « (١) .

وروى ابن بطة : « قال أبو سهيل عم أنس بن مالك شاورني عمر بن عبدالعزيز في القدرية فقلت : أرى أن تستتيبهم فإن كانوا وإلا ضربتهم بالسيف فقال عمر رأيي كذلك ، وكذلك كان يرى مالك بن أنس والحسن فيهم » .

وكان الحسن بن محمد بن علي لا يراهم مسلمين وكذلك الخوارج (٢) . وكان يقول : « لا تجالسوا أهل القدر » (٣) .

وقال الخلال في السنة :

وأخبرنا عبد الملك الميموني قال : حدثني هارون بن معروف قال :

(١) الموطأ - كتاب القدر ، باب النهي عن القول بالقدر [ج ٦] والسنة للخلال رقم (٨٧٦) / ١ / ٥٣٣ .

(٢) الشرح والإنباء ١٥٢ ، وشرح اللالكائي الأثر رقم [١٣١٧] .

(٣) السنة لعبدالله ٢ / ٢٩٠ .

حدثني سفيان عن عمرو قال : قلت لابن منبه وأتيته فدخلت عليه وأطعمني جوزاً من جوزة في الدار ، فقلت : وددت أنك لم تكن كتبت كتاباً في القدر قط؟ قال : وأنا وددت أنني لم أفعل ، قال عبد الملك : وذكر لي أبو عبدالله قال : حج وهب بن منبه سنة مائة فذهب إليه عطاء والحسن بعد عشاء الآخرة يسلمان عليه ويذكرانه شيئاً من أمر القدر فأمسى في باب من الحمد فما زال كذلك إلى أن انفجر الصبح فتفرقوا ولم يذكروه شيئاً (١) .

وقال : « أخبرني أبو عبدالله بن محمد قال : ثنا بكر بن محمد ، عن أبيه أنه سأل أبا عبدالله عن القدري يستتاب؟ وقلت : إن مالكاً وعمر بن عبدالعزيز يرون أن يستتيبوه فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، قال : أرى أن أستتيبه إذا جحد علم الله ، قلت : وكيف يجحد علم الله؟ قال : إذا لم يكن هذا في علم الله أستتيبه فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، قال : إن منهم من يقول كان في علم ، ولكن لم يأمرك بالمعصية » (٢) .

وقال :

« أخبرنا أبو بكر قال : سألت أبا عبدالله عن القدري فلم يكفره إذا أقر بالعلم .

وأخبرنا أبو بكر قال : سمعت أبا عبدالله يقول : إذا جحد العلم

(١) السنة للخلال ٥٤٨ ، الأثر رقم [٩١٥] .

(٢) السنة للخلال ١ / ٥٣٣ ، الأثر رقم [٨٧٥] .

قال : إن الله - عز وجل - لا يعلم الشيء حتى يكون استتيب فإن تاب وإلا قتل .

قال وسمعت أبا عبدالله يقول : في قول الله - عز وجل - : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾ [آل عمران : ٨١] . هذه حجة على القدرية وقال : ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ [الأحزاب : ٧] . هذه حجة عليهم .

وأخبرنا أبو بكر المروزي قال : سألت أبا عبدالله عن من قال : إن لمن الأشياء أشياء لم يخلقها الله ؛ يكون مشركاً؟ قال : لم يخلقها الله ، إذا جحد العلم يستتاب فإن تاب وإلا قتل « (١) .

وقال :

« أخبرنا عبدالله بن أحمد قال : سمعت أبي وسأله علي بن الجهم عن من قال بالقدر يكون كافراً فقال أبي : إذا جحد العلم ، إذا قال الله - جل وعز - لم يكن عالماً حتى خلق علماً فعلم . فجحد علم الله - عز وجل - كافر قال : وسمعت أبي يقول إذا قال الرجل : العلم مخلوق فهو كافر ، لأنه يزعم أنه لم يكن له علم حتى خلقه .

أخبرنا أبو بكر المروزي قال : سألت أبا عبدالله عن عمرو بن عبيد قال : كان لا يقر بالعلم وهذا الكفر بالله - عز وجل - .

وأخبرني محمد بن يحيى الكحال ، أن أبا عبدالله قال : القدرية

(١) السنة للخلال ١ / ٥٣٢ ، الأثر رقم [٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣] .

الذي يقول : إن الله لم يعلم الشيء حتى يكون هذا كافر (١) .
وقال :

أخبرنا أبو بكر المروزي قال : سمعت أبا عبدالله يقول : القدرية أشد اجتهاداً من المعتزلة « (٢) . قلت وفي هذا عبرة وعظة ، فإن مجرد الاجتهاد والعبادة مع مجانبة السنة لا تكفي ، كما أن بدع هؤلاء القدرية وغيرهم مع صلاحهم الظاهر فتنة لغيرهم نسأل الله العافية .
وقال الخلال :

وأخبرنا أبو بكر المروزي قال : قلت لأبي عبدالله : الرجل يكون له قرابة قدرية؟ قال : القدر لا يخرجهم من الإسلام ، قلت : أولئك لم يكونوا يدعون إلى القدر ، فأما من كان عالماً وجحد العلم؟ قال : إذا جحد كفر (٣) .
وقال :

« أخبرني علي بن عيسى أن حنبل بن إسحاق حدثهم قال : قال أبو عبدالله : ونؤمن بالقدر خيره وشره ، قال : ومن قال : بالقدر وعظم المعاصي؟ فهو أقرب ، مثل الحسن وأصحابه ، قلت : من أصحاب

(١) السنة للخلال ١/ ٥٢٩ ، الأثر رقم [٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤] .

(٢) السنة للخلال ١/ ٥٢٨ ، الأثر رقم [٨٦١] .

(٣) السنة للخلال ١/ ٥٣١ مع هامش (٧) ، الأثر رقم [٨٧٠] .

الحسن ، قال علي الرفاعي ويزيد الرقاشي ونحوهم ، ومن قال بالإبطال بالرؤية كان أشد قولاً وأخبث ، قال أبو عبدالله : وكان عمرو بن عبيد ونظراؤه يقولون : بهذا ، ثم قال أبو عبدالله : في القرآن كذا وكذا موضع رد على القدرية ، قلت : فالذي يلزم القدرية قال قول الله - عز وجل - : ﴿ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ [الحجر : ٢١] . وقال : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] . وفي غير موضع ، ولو تدبر إنسان القرآن كان فيه ما يرد على كل مبتدع بدعته .

قال حنبل : وثنا الحميدي قال : ثنا سفيان ، عن عمرو قال : قلت لابن منبه ، ودخلت عليه فأطعمني من جوزة في داره فقلت له : وددت أنك لم تكن كتبت في القدر كتاباً قط؟ قال : وأنا وددت أني لم أفعل ، قال حنبل : سألت أبا عبدالله عن ذلك ، فقال يريد كتاب وهب كتاب الحكمة ويذكر فيه المعاصي وينزه الرب - جل وعز - ويعظمه قال أبو عبدالله : وهؤلاء يحتجون به يعني القدرية « (١) .

قال شيخ الإسلام : « ولهذا لما قال غيلان القدري لربيعة بن عبدالرحمن : يا ربيعة نشدتك بالله أترى الله يحب أن يعصى؟ فقال له ربيعة : أترى الله يعصى قسراً؟ فكانه ألقمه حجراً . يقول له : نزّهته عن محبة المعاصي فسلبته الإرادة والقدرة ، وجعلته مقهوراً مقسوراً .

وقال من عارض القدرية : بل كل ما أراده فقد أحبه ورضيه ،

(١) السنة للخلال ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، الأثر رقم (٩١٢ ، ٩١٣) .

ولزمهم أن يكون الكفر والفسوق والعصيان محبوباً لله مرضياً .

وقالوا أيضاً : يأمر بما لا يريد ، وكل ما أمر به من الحسنات فإنه لم يرد ، وربما قالوا : ولم يحبه ولم يرضه إلا إذا وجد ، ولكن أمر به وطلبه . فقليل لهم : هل يكون طلب وإرادة واستدعاء بلا إرادة ولا محبة ولا رضا؟ هذا جمع بين النقيضين ، فتحيروا .

فأولئك سلبوا الرب خلقه وقدرته وإرادته ، وهؤلاء سلبوه محبته ورضاه وإرادته الدينية ، وما يصحبه أمره ونهيه من ذلك « (١) » .

وقال :

« فإن من أنكر الأمر والنهي ، ولم يقر بذلك ، فهو مشرك صريح كافر - أكفر من اليهود والنصارى والمجوس - كما يوجد ذلك في كثير من المتكلمة والمتصوفة - أهل الإباحة ونحوهم .

ولهذا لم يظهر هؤلاء ونحوهم في عصر الصحابة والتابعين لقرب عهدهم بالنبوة . وإنما ظهر أولئك القدرية المجوسية لأن مذهبهم فيه تعظيم للأمر والنهي والثواب والعقاب . فهم أقرب إلى الكتاب والسنة والرسول والدين من هؤلاء المعطلة للأمر والنهي ، فإن هؤلاء من شر الخلق « (٢) » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في القدرية المقرين بالعلم :

(١) الاستقامة ١/ ٤٣٢ .

(٢) الفتاوى ١٦/ ٢٣٩ .

« وأما القدرية المقرون بالعلم والروافض الذين ليسوا من الغالية والجهمية والخوارج فيذكر عنه (١) في تكفيرهم روايتان هذا حقيقة قوله المطلق ، مع أن الغالب عليه التوقف عن تكفير القدرية المقرين بالعلم ، والخوارج ، مع قوله ما أعلم قوماً شرّاً من الخوارج » (٢).

وقال شيخ الإسلام أيضاً : « ولكن لما اشتهر الكلام في القدر ، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد ، صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم ، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق ، وعن عمرو بن عبيد في إنكار الكتاب المتقدم روايتان ، وقول أولئك كفرهم عليه مالك ، والشافعي ، وأحمد وغيرهم .

وأما هؤلاء فهم مبتدعون ضالّون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك . وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم العلم ، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم ، لكن من كان داعية إليه لم يخرجوا له ، وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره : أن من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة لدفع ضرره عن الناس ، وإن كان في الباطن مجتهداً ، وأقل عقوبته أن يهجر ، فلا يكون له مرتبة في الدين ، لا يؤخذ عنه العلم ولا يستقضى ، ولا تقبل شهادته ، ونحو ذلك ، ومذهب مالك قريب من هذا ، ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان

(١) أي الإمام أحمد .

(٢) الفتاوى ٤٨٦/١٢ .

داعية ، ولكن رَوَوْا هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية ، والمرجئة ، والخوارج ، والشيعه .

وقال أحمد : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة ، وهذا لأن « مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات » مسألة مشكلة ، وكما أن القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها ، فقد أخطأ فيها كثير ممن ردّ عليهم أو أكثرهم ، فإنهم سلكوا في الردّ عليه مسلك جهنم بن صفوان وأتباعه ، فنفوا حكمة الله في خلقه وأمره ، ونفوا رحمته بعباده ، ونفوا ما جعله من الأسباب خلقاً وأمراً ، وجحدوا من الحقائق الموجودة في مخلوقاته وشرائعه ما صار ذلك سبباً لنفور أكثر العقلاء الذين فهموا قولهم عما يظنونه السنة ، إذ كانوا يزعمون أن قول أهل السنة في القدر هو القول الذي ابتدعه جهنم » (١) .

قال محمد بن الحسين الأجري - رحمه الله - : ثم اعلموا - رحمتنا الله وإياكم - أن القدرية لا يقول : اللهم وفقني ، ولا يقول : اللهم اعصمني ، ولا يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، لأن عنده : أن المشيئة إليه ، إن شاء أطاع وإن شاء عصى ، واحذروا مذاهبهم لا يفتنوكم عن دينكم » .

ثم أخرج عن معاذ بن معاذ قال : « صليت أنا وعمر بن الهيثم الرقاشي خلف الربيع بن برة قال معاذ : أخبرني عمر بن الهيثم : أنه

حضرتة الصلاة مرة أخرى، فصلى خلفه، قال: فقعدت أدعو، فقال: لعلك ممن يقول: اللهم اعصمني؟ قال معاذ: فأعدت تلك الصلاة بعد عشرين سنة.

قال محمد بن الحسين (الآجري) رحمه الله: «وكان الربيع بن برة هذا قدرياً، وكان من المتعبدين عندهم»^(١).

مواطن القدرية:

أ- مواطن القدرية الأولى:

وكان أول ظهور بدعة معبد الجهني (بالبصرة)، وقيل (بالمدينة): ثم استقرت بالبصرة.

قال ابن منده: «كان معبد الجهني أول من تكلم بالقدرها هنا يعني بالبصرة..» وذكر قصة ابن عمر - رضي الله عنه - وإنكاره قول القدرية وبرائه منهم^(٢)، وقد استقرت القدرية الأولى بالبصرة وشهرتها بالمدينة أقل. وقال شيخ الإسلام - بعد أن سرد جملة من الأحداث التي واكبت ظهور القدرية إلى سنة بضع وسبعين - : «فبقي الناس يخوضون في القدر بالحجاز والشام والعراق، وأكثره كان بالشام والعراق والبصرة، وأقله كان بالحجاز»^(٣).

(٢) الإيمان لابن منده ١/٨١٧.

(١) الشريعة ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) الفتاوى ٨/٢٢٨.

ب - انتشار القدرية فيما بعد :

ومع اختلاط القدرية مع كثير من أصول الفرق انتشر القول بالقدر في سائر العالم الإسلامي .

* فقدرية الجهمية ورثتها الصوفية وهي منتشرة في أغلب البلاد الإسلامية منذ القرن الرابع الهجري وحتى اليوم إلا أنها لا أثر لها في المملكة العربية السعودية وأكثر بلاد شبه الجزيرة العربية - بحمد الله - منذ أن قامت الدعوة السلفية على يد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب .

* وقدرية المعتزلة لا تزال موجودة ضمن اتجاهات المعتزلة الجدد من (التحريريين) و (العقلانيين) و (العصرانيين) ونحوهم كما أنها كانت موجودة ضمن فلول المعتزلة القديمة التي تفرقت بين فرق الرفضية والزيدية وغيرهم .

* وقدرية (الكسب) لا تزال تحملها الأشاعرة في أغلب البلاد الإسلامية وغيرها .

هذا من حيث الشهرة والانتساب أما من حيث الاعتقاد فيظهر لي أن أغلب المسلمين وعامتهم على الفطرة أو يجهلون هذه الأمور أصلاً . والله أعلم .

المرجئة

نشأتها . مقالاتها . أصولها . رؤوسها

موقف السلف منها



موجز عقيدة السلف في الإيمان ومسائله

اتفق السلف على :

١- أن الإيمان قول وعمل ، وشرحوا ذلك بأنه :

أ- تصديق القلب وهو الاعتقادات .

ويشمل ذلك : أعمال القلوب ، كالحب ، والخوف ، والرجاء ، والخشية ، والإنابة ، والتقوى ، واليقين ، ونحوها .

ب- وقول اللسان وهو النطق والكلمة وأعظمها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

ج- وعمل الجورح وهو سائر ما تقوم به الأعضاء من الأعمال والحركات الإرادية .

٢- وأن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان كما سبق في (١) وكما

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال : ٢] ، وكقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [سورة البقرة :

آية : ١٤٣] . والمقصود هنا الصلاة إلى بيت المقدس . وكقوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » (١) .

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٤٧٥) ومسلم برقم (٥٧) .

٣- وأن الإيمان شعب ودرجات ويتبعص لقوله ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون أو بعض وستون شعبة ، فأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » (١) .

٤- وأن الإيمان يزيد وينقص لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال ، آية ٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ [المدثر ، آية ٣١] .

٥- وأنه يشرع الاستثناء في الإيمان ، كأن يقول المسلم عند الحاجة : (أنا مؤمن إن شاء الله) أو (أرجو أن أكون مؤمناً) ونحو ذلك لقوله ﷺ : « والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي » (٢) .

وكل هذه الأصول خالفت فيها المرجئة وغيرها .

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٥) وفي البخاري (بضع وستون) .

(٢) أخرجه مسلم برقم (١١١٠) .

المرجئة

تعريفها :

المرجئة لغة : من الإرجاء : وهو التأخير والإمهال^(١) ، قال تعالى : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [سورة الشعراء ، آية ٣٦] . أي أمهله ، ومن الرجاء ، ضد اليأس وهو الأمل^(٢) . قال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة ، آية ٢١٨] .

المرجئة اصطلاحاً :

وفي الاصطلاح كانت المرجئة في آخر القرن الأول تطلق على فئتين ، كما قال الإمام ابن عيينة :

١ - قوم أرجأوا أمر علي وعثمان فقد مضى أولئك .

٢ - فأما المرجئة اليوم فهم يقولون : الإيمان قول بلا عمل^(٣) .

واستقر المعنى الاصطلاحى للمرجئة عند السلف على المعنى الثاني (إرجاء الفقهاء) ، وهو القول بأن : الإيمان هو التصديق أو التصديق

(١) انظر القاموس المحيط (رجا) ص ١٦٦٠ ، ومختار الصحاح (رجا) ٢٣٦ .

(٢) انظر القاموس المحيط (رجا) ص ١٦٦٠ ، ومختار الصحاح (رجا) ٢٣٦ .

(٣) تهذيب الآثار للطبري ٢/ ٦٥٩ ، وانظر (المرجئة) رسالة ماجستير للدكتور محمد

بن عبدالعزيز اللاحم ٣٩ .

والقول ، أو الإيمان قول بلا عمل ، (أى أخرج الأعمال من مسمى الإيمان) ، وعليه فإن : من قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وأنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان من قال بهذه الأمور أو بعضها فهو مرجئ (١) .

ثم أطلق الإرجاء على أصناف أخرى كالجهمية القائلين بأن الإيمان هو المعرفة فقط ، والكرامية القائلين بأن الإيمان هو قول اللسان فقط . وغيرهم كما سيأتي في أصناف المرجئة .

نشأة الإرجاء والمرجئة وتاريخها :

نظراً لاختلاف مفهوم الإرجاء والمرجئة اختلفت تواريخ نشأة لكل مفهوم على النحو التالي :

أولاً : الكلام في إرجاء أمر المتنازعين في الفتنة الأولى :

فالإرجاء الأول إرجاء الشُّكَّاء (٢) الذين لم يتعين عندهم المخطئ والمصيب من المتنازعين في صفين والجمل ، وهذا حدث بعد الفتنة سنة ٣٨ تقريباً ودا بعدها ، ويشمل هذا الصنف المرجئين لأمر علي وعثمان رضي الله عنهما . وهذا هو الذي تكلم فيه الحسن بن محمد بن الحنفية

(١) انظر حلية الأولياء ٢٩/٧ ، وشرح السنة للبغوي ٤١/١ ، والفتاوى ٤١/١٣ و٦٦٦/٧ .

(٢) انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ، تحقيق سكينه الشهابي ص ٥٠٤ .

المتوفي سنة ٩٩ هـ (١) وهذا النوع من الإرجاء انقطع فيما يظهر حيث استقر رأي السلف على أن الحق مع علي رضي الله عنه .

وعلى هذا فإن أول من تكلم في الإرجاء على هذا النحو هو الحسن بن محمد بن الحنفية :

أخرج عبدالله في السنة بسنده عن زاذان وميسرة قالوا : أتينا الحسن بن محمد ، قلنا : « ما هذا الكتاب الذي وضعت ، وكان هو الذي أخرج كتاب المرجئة ، قال زاذان فقال لي : يا أبا عمرو لوددت أنني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب ، أو قال : قبل أن أضع هذا الكتاب » (٢) .

قال ابن سعد : « وهو أول من تكلم بالإرجاء » (٣) .

وذكر ابن حجر : « عن أيوب : أنا أتبرأ من الإرجاء إن أول من تكلم فيه رجل من أهل المدينة يقال له الحسن بن محمد » (٤) !

وروى ابن بطنة : « عن أيوب ، قال : أنا أكبر من دين المرجئة إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة من بني هاشم

(١) انظر السنة لعبدالله ١/٣٢٥ ، والطبقات الكبرى ٥/٣٢٨ ، وتهذيب التهذيب ٢/٣٢٠ .

(٢) السنة لعبدالله ١/٣٢٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢/٣٢٠ .

(٤) تهذيب التهذيب ٢/٣٢٠ .

يقال له الحسن»^(١)، يعني الحسن بن محمد بن الحنفية ، وكان الحسن إنما تكلم في الإرجاء الأول كما ذكرت آنفاً .

قلت : والإرجاء الذي كتب فيه الحسن ليس هو الإرجاء المصطلح عليه فيما بعد (المذموم) إنما في إرجاء أمر المتنازعين أيام علي ومعاوية رضي الله عنهما ، ويظهر لي - والله أعلم - أن الحسن إنما ندم وتبرأ من الخوض في هذا الإرجاء والكلام فيه ، لأنه فيما شجر بين الصحابة وهو أمر انقضى ومضى والسلف صاروا يكرهون الخوض فيه .

براءة الحسن بن محمد بن الحنفية من الإرجاء المذموم :

قال ابن حجر بعد أن ذكر أقوال العلماء حول الإرجاء عند الحسن بن محمد بن الحنفية قلت : «المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه ، غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان ، وذلك أنني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور ، أخرج ابن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان له في آخره قال : حدثنا إبراهيم بن عيينة عن عبد الواحد بن أيمن قال : كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس : أما بعد فإننا نوصيكم بتقوى الله . . فذكر كلاماً كثيراً في الموعدة والوصية لكتاب الله واتباع ما فيه ، وذكر اعتقاده ثم قال في آخره . ونوالي أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - ونجاهد فيهما ؛ لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ، ونرجيء

من بعدهما ممن دخل في الفتنة فنكل أمرهم إلى الله ، إلى آخر الكلام ، معنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة ، يكون مخطئاً أو مصيباً وكان يرى أنه يرجئ الأمر فيهما ، وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يعرج عليه ، فلا يلحقه بذلك عتاب والله أعلم» (١) .

وهذا النوع من الإرجاء لا يعد من البدع إنما قول اجتهادي اقتضته ظروف الفتنة قبل أن يستبين وجه الحق ، حيث استقر عند السلف أن الحق مع علي رضي الله عنه كما سبق بيانه .

ثانياً - نشأة مرجئة الفقهاء :

والمرجئة والإرجاء بالمعنى الاصطلاحي (الفرقة المشهورة) نشأت ما

بين عام (٧٣) وعام (٨٣) تقريباً :

وهذا هو الإرجاء المشهور وهو المعنى غالباً عند السلف ، ويقوم على القول بأن الإيمان هو التصديق أو التصديق والقول . قال قتادة : «إنما أحدث الإرجاء بعد هزيمة ابن الأشعث» (٢) وهزيمة ابن الأشعث

(١) تهذيب التهذيب ٢/٣٢١ ، وانظر كلام الدكتور أحمد سعد حمدان في مقدمته

على شرح اللالكائي ١/٢٣ ، ٢٤ .

(٢) الإبانة ٢/٨٨٩ ، ٩٠٣ ، والسنة لعبد الله ١/٣١٩ (بإسناد حسن) والفتاوى

٧/٣٩٥ ، واللالكائي ٥/١٠٧٤ .

كانت سنة (٨٢) أو (٨٣) وقيل : (٨١) (١) .

وذكر شيخ الإسلام أنه حدثت بدعة المرجئة في أواخر عصر الصحابة ، في عهد عبدالملك بن مروان وعبدالله بن الزبير ، وعبدالمملك توفي سنة (٨٦) وابن الزبير قتل سنة (٧٣) (٢) .

وقال شيخ الإسلام : « في أواخر عصر الصحابة حدثت بدعة القدرية والمرجئة فأنكر ذلك الصحابة والتابعون . كعبدالله بن عمر وابن عباس وجابر ووائلة بن الأسقع » (٣) .

وهذا النوع من الإرجاء هو الذى بدّعه السلف ، وهو القول بأن العمل ليس من الإيمان وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص . كما سيأتي .

أول من تكلم في الإيمان ونشر القول بالإرجاء :

أول من قال بالإرجاء على هذا النحو : ذر بن عبدالله ، ثم تابعه حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، قال النيسابوري : « قلت لأبي عبدالله : أول من تكلم في الإيمان من هو؟ قال : يقولون : أول من تكلم فيه ذر » (٤) .

(١) البداية والنهاية ٣٥ / ٩ ، وتاريخ الطبري ٦٣٥ / ٣ ، وتاريخ الإسلام (٨١) - ٨ / (١٠٠) .

(٢) منهاج السنة ٢٣١ / ٧ .

(٣) انظر منهاج السنة ٣٠٩ / ١ .

(٤) مسائل الإمام أحمد للنيسابوري ١٦٢ / ٢ .

ذكر ذلك بعد تقرير مذهب السلف في زيادة الإيمان ونقصانه ، وهذا مذهب المرجئة الذين يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان لا الغلاة الجهمية .

وذو هو : ذر بن عبدالله المرهبي ، توفي قبل المائة (١) ، لذلك اتهم بالإرجاء ، وقال طائفة من أهل العلم : إن أول من قال بالإرجاء حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة (٢) توفي سنة (١٢٠ هـ) .

ويظهر لي - والله أعلم - أن ذر هو أول من فتق الكلام في الإرجاء ، وأن حماد بن أبي سليمان توسع فيه وزاد ، كقوله بأنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان وأنه لا يزيد ولا ينقص بأكثر مما تكلم فيه ذر ، ثم إن حماداً كثر أتباعه من فقهاء الكوفة ، وذو توفي سنة ٩٩ هـ وحماد سنة ١٢٠ هـ فذر أقدم من حماد ، فالراجح أن الثاني أخذ عن الأول . والله أعلم .

ثم انتشر الإرجاء وتهافت فيه الناس لما دخل فيه عمرو بن مرة المرادي ت (١١٦ هـ) حيث كان عابداً صالحاً ففتن بعض الناس بهفوته - عفا الله عنا وعنه - فقد أخرج اللالكائي بسنده عن مغيرة قال : « لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو بن مرة في الإرجاء فتهافت الناس فيه » (٣) .

(١) انظر تهذيب التهذيب ١/٢٣٨ .

(٢) الفتاوى ٧/٢٩٧ ، ٣١١ .

(٣) شرح اللالكائي ٥/١٠٧٤ ، ١٠٧٥ .

ثالثاً : نشأة مرجئة الجهمية :

ثم بعد ذلك في أول القرن الثاني ظهر قول المرجئة الجهمية الغلاة الذين قالوا بأن الإيمان هو المعرفة ، وأول من نقل عنه ذلك الجهم بن صفوان المقتول سنة (١٢٨) هـ .

وقيل : إن أول من قال بالإرجاء : غيلان الدمشقي (١) ، ت (١٠٥ هـ) ، والظاهر أن ذلك لا يثبت لأن غيلان قدرى وقول القدرية يتنافى مع الإرجاء والله أعلم .

رابعاً : نشأة مرجئة الكرامية :

وفي النصف الثاني من القرن الثالث : ظهر قول ابن كرام المتوفى سنة (٢٥٥ هـ) بأن الإيمان هو قول اللسان فقط . فأخرج الأعمال والتصديق من مسمى الإيمان .

أصول المرجئة وسماتها :

١ - المرجئة ليست فرقة مستقلة ، وإن كانت محددة الأصول والمناهج لكن ليس لها مدارس وفرق كالخوارج والشيعة والجهمية والمعتزلة ونحوها .

٢ - لذا نجدها موزعة في أول نشأتها بين طوائف من الفقهاء وأفراد من المحدثين ، وفي الجهمية وبعض فرق المعتزلة والخوارج والكرامية

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٣٩ .

والصوفية ، وعليها أكثر الأشاعرة والماتريدية إلى اليوم .

٣ - أن المرجئة بعد استقرار الفرق أصبحت تعني - عند الإطلاق - مرجئة الفقهاء - وهم الأحناف غالباً - والأشاعرة والماتريدية وصارت ضمن أصولهم الثابتة .

٤ - أن الإرجاء من سمات المذهب الحنفي منذ نشأته وحتى اليوم .

٥ - تلخص أصول المرجئة بثلاثة :

أ - إخراج العمل من مسمى الإيمان ، فالإيمان عندهم التصديق أو التصديق والقول .

ب - أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص .

ج - أنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان .

وكل أصل من هذه الأصول تفرع عما قبله .

٦ - أن السلف بدَّعوا المرجئة القائلين بخروج الأعمال من مسمى

الإيمان ولوازمه ، وكفروا الغلاة منهم (الجهمية) القائلين : الإيمان هو المعرفة فقط ، وضللوا الكرامية القائلين : الإيمان قول اللسان فقط وبدَّعُوهم .

٧ - أن بدعة مرجئة الفقهاء لم تمنع من الرواية عنهم ، وأخذ العلم

عنهم وإمامتهم إلا فيما خالفوا فيه ، بخلاف الغلاة والكرامية .

٨ - أن الإرجاء في بعض صورته ردة فعل ضد التكفير من الخوارج ،

فالمرجئة تتساهل في أمر الوعيد والبراء عكس الخوارج .

٩ - أن موطن الإرجاء الأول الكوفة وأكثر مرجئة الفقهاء الأوائل منها ثم انتشر في جميع البلاد مع الأحناف والأشاعرة وبعض الماتريدية .

١٠ - أصل شبهة المرجئة القول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص (لا يتبعض) :

المرجئة حينما قالوا : الإيمان هو التصديق ، أو التصديق والقول . التزموا أن التصديق لا يتجزأ وإذا تطرق إليه الاحتمال فسد كله واختل وزال . وهكذا البدعة تجر إلى أختها .

قال شيخ الإسلام : « وأصل الشبهة في الإيمان أن القائلين : إنه لا يتبعض قالوا : إن الحقيقة المركبة من أمور متى ذهب بعض أجزائها انتفت تلك الحقيقة ، كالعشرة المركبة من آحاد ، فلو قلنا : إنه يتبعض لزم زوال بعض الحقيقة مع بقاء بعضها ، فيقال لهم : إذا زال بعض أجزاء المركب تزول الهيئة الاجتماعية الحاصلة بالتركيب ، لكن لا يلزم أن يزول سائر الأجزاء» (١) أي أن الأصل باق بحقيقته ومسماه ولو زال بعضه ، فكذلك الإيمان إذا زال بعضه بقي أصله وحقيقته ومسماه والله أعلم .

١١ - مسألة الاستثناء في الإيمان :

المرجئة لا يجوز عندهم الاستثناء في الإيمان وهذا فرع عن القول بأن الإيمان هو التصديق ، فإن التصديق لا يقبل الاستثناء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « الاستثناء في الإيمان سنة عند أصحابنا وأكثر أهل السنة ، وقالت المرجئة والمعتزلة لا يجوز الاستثناء فيه ، بل هو شك » (١) .

وقال : « قلت : ويستدل أيضاً على وجوب (٢) الاستثناء بقول عمر : من قال إنه مؤمن فهو كافر ، ومن زعم أنه في الجنة فهو في النار ، ومن زعم أنه عالم فهو جاهل » (٣) .

وقال : « ومن لم يستثن قال أنا لا أشك في إيمان قلبي ، فلا جناح عليه إذا لم يذك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر الله وقد تقبل الله عمله ، وإن لم يقل إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة كما كان مسعر بن كدام يقول أنا لا أشك في إيماني ، قال أحمد : ولم يكن من المرجئة فإن المرجئة الذين يقولون الأعمال ليست من الإيمان ، وهو كان يقول هي من الإيمان لكن أنا لا أشك في إيماني .

(١) الفتاوى ٦٦٦/٧ .

(٢) لا يقصد الوجوب بإطلاق وإنما إذا كان القصد التزكية أو المصير المقدر في الكتاب السابق فهو غيب يجب الاستثناء فيه .

(٣) الفتاوى ٦٦٧/٧ .

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة : ألا تنهاه عن هذا فإنهم من قبيلة واحدة» (١) .

١٢ - من سمات المرجئة السؤال عن الإيمان :

من سمات المرجئة السؤال والخوض في الإيمان مع أنه من التكلف الذي نهى الله عنه ولذلك كره السلف السؤال عن الإيمان ، أو كثرة الكلام بنحو : أنا مؤمن أو أمؤمن أنت ؟

قال شيخ الإسلام : السؤال عن الإيمان «بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم ، فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر ، بل يجد قلبه مصدقاً لما جاء به الرسول ، فيقول : أنا مؤمن ، فيثبت أن الإيمان هو التصديق ، لأنك تجزم بأنك مؤمن ، ولا تجزم بأنك فعلت كلما أمرت به ، فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب ، أو يفصلون في الجواب» (٢) .

ولما سئل الأوزاعي أمؤمن أنت حقاً؟ بيّن أن ذلك بدعة وتكلف في الدين وقال : «فاصبر على السنة وقف حيث وقف القوم» ثم قال : «ولقد كان أهل الشام في غفلة من هذه البدعة حتى قذفها إليهم بعض أهل العراق» (٣) .

(٢) الفتاوى ٧/٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(١) الفتاوى ١٣/٤٧ ، ٤٧ .

(٣) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني ١/١٠٣ ، ١٠٢ .

أصناف المرجئة

لم تعد المرجئة فرقة ذات أصول محدّدة وليس لها مناهج ومدارس مستقلة ، لكنها تفرقت بين الفرق والمذاهب وقال بها أناس متفرقون ، من الفقهاء والمحدثين وأهل الكلام ، والفرق المختلفة ، والمتصوفة ، وغيرهم ، ويمكن تقسيم المرجئة إلى خمسة أصناف :

الصف الأول : القائلون بتأخير العمل عن الإيمان ، وبأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وأنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان ، وهؤلاء هم المرجئة عند الإطلاق (١) ، ويدخل فيهم كثير من أهل الكلام كالشاعرة والماتريديّة ، وأبو حنيفة وكثير من أتباعه وبعض الفقهاء ويسمون مرجئة الفقهاء .

الصف الثاني: المرجئة الغالية ، أو هم القائلون بأن الإيمان مجرد المعرفة ، وأنه لا تضر في الإيمان معصية ، وهم مرجئة الجهمية (٢) . والغيلانة والشمريّة ، والنجارية (٣) ، والجهمية هم أول من غلّا في الإرجاء (٤) .

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/١٣٩ .

(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/١٣٩ .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ١/٢١٤ - ١١٧ .

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١/٢١٤ .

الصف الثالث : الذين أرجأوا الحكم في صاحب الكبيرة وتارك الفرائض في الآخرة ، فلا يحكمون له لا بجنة ولا نار (١) . وهذا الصف مذموم ؛ لأن أصحابه يرون أن العمل والترك لا يضر مع المعرفة والتصديق . وهذا القول فرع عن قول الجهمية إلا أن الجهمية يحكمون لمن عرف الرب بالجنة مطلقاً مهما عمل أو ترك ، أو هو لازم قولهم .

الصف الرابع : الذين أرجأوا أمر المختلفين في صفين والجمل ، ومنهم طوائف من القدرية والمعتزلة والجهمية ، والذين أرجأوا أمر علي وعثمان (٢) . وهؤلاء وإن كان رأيهم مرجوحاً فإن عثمان أفضل من علي وطائفة علي أفضل من طائفة معاوية ، لكن القائلين بهذا النوع من الإرجاء لم يذمهم السلف .

الصف الخامس : الذين يقولون بالإيمان قول اللسان فقط ، وهم الكرامية (٣) . وقد ذم السلف مذهبهم وبدعوهم به ، لأنهم - الكرامية - حصروا الإيمان بالقول فقط ، والحق أن الإيمان يشمل القول والاعتقاد والعمل .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الأصناف الكبرى للمرجئة فقال :

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١/١٣٩ . وهدي الساري ٤٥٩ .

(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/١٣٩ . وهدي الساري ٤٥٩ . وتهذيب الآثار

٦٦١/٢ .

(٣) انظر الأصفهانية ١٤٣ ، والمقالات ١/٢٢٣ .

« والمرجئة ثلاثة أصناف » (١) :

ثم ذكر الصنف الأول بقوله :

« الذين يقولون الإيمان مجرد ما في القلب . ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة » (٢) .

« ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحى » (٣) .

قال :

« والقول الثاني من يقول : هو مجرد قول اللسان . وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية » (٤) .

قال :

« والثالث : تصديق القلب وقول اللسان ، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم ، وهؤلاء غلطوا من وجوه أحدها : ظنهم أن الإيمان الذي فرض الله على العباد متماثل في حق العباد » (٥) . ثم رد عليهم رداً مفصلاً (٦) .

ثم ذكر الوجه الثاني في غلطهم بقوله : « ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط دون أعمال القلوب ، كما تقدم عن

(١) (٢) (٣) (٤) الفتاوى ٧ / ١٩٥ .

(٥) (٦) المصدر السابق ٧ / ٢٠٤ .

جهمية المرجئة « (١) .

ثم ذكر الوجه الثالث في غلطهم بقوله : « ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاماً بدون شيء من الأعمال ، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه ، بمنزلة السبب ، ولا يجعلونها لازمة له . والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة ، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر » (٢) .

ثم فصل الرد عليهم فليراجع (٣) .

(١) المصدر السابق ٧ / ١٩٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ١٩٦ .

(٣) المصدر السابق ٧ / ٢٠٤ وما بعدها .

حقيقة قول مرجئة الفقهاء (أبي حنيفة وأصحابه)

قال الأشعري : «والفرقة التاسعة من المرجئة أبو حنيفة وأصحابه ، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله ، والإقرار بالله ، والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير» (١).

وقال : « ولم يجعل أبو حنيفة شيئاً من الدين مستخرجاً إيماناً ، وزعم أن الإيمان لا يتبعض ، ولا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه » (٢).

وأبو حنيفة تابع شيخه حماد بن أبي سليمان في الإرجاء ، وإنما نسب إليه إرجاء الفقهاء لأنه إمام متبوع بالفقه وله مذهب مشهور ، وأتباعه على الإرجاء كثيرون .

من المرجئة الأشاعرة والماتريدية والصالحية :

من المرجئة الأشاعرة الماتريدية (٣) والصالحية (أتباع أبي عبدالله الصالحي) فهم يوافقون مرجئة الفقهاء .

قال شيخ الإسلام : « وقال أبو عبدالله الصالحي : إن الإيمان مجرد

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٢١٩ ، ٢٢١ .

(٢) مقالات الإسلاميين ١/ ٢٢١ .

(٣) من الأشاعرة والماتريدية من يوافق السلف في أصولهم في الإيمان أو بعضها .

تصديق القلب ومعرفته ، لكن له لوازم ، فإذا ذهبت دل ذلك على عدم تصديق القلب ، وأن كل قول أو عمل ظاهر دل الشرع على أنه كفر كان ذلك لأنه دليل على عدم تصديق القلب ومعرفته ، وليس الكفر إلا تلك الخصلة الواحدة ، وليس الإيمان إلا مجرد التصديق الذي في القلب والمعرفة» (١) .

وذكر أن هذا أشهر قولي الأشعري ، وعليه القاضي أبو بكر (٢) وأبو المعالي وأمثالهما من أصحابه . ولهذا عددهم أصحاب المقالات من المرجئة (٣) .

والقول الآخر لأبي الحسن يوافق السلف (٤) .

أصول المرجئة الغلاة :

أول من قال الإيمان هو المعرفة فقد دون الإقرار والعمل بسائر الطاعات هو الجهم ابن صفوان (٥) المعطل ، رأس الجهمية .

قال الأشعري : « الذي تفرد به جهم : القول بأن الجنة والنار تبيدان وتفتيان ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل بالله

(١) الفتاوى ٥٠٩/٧ .

(٢) لعله يقصد الباقلاني .

(٣) انظر الفتاوى ١٠٩/٧ .

(٤) السابق ١٠٩/٧ .

(٥) انظر مقالات الإسلاميين ٣٣٨/١ ، والفتاوى ٢٢٩/٨ .

فقط» (١).

وقال شيخ الإسلام : « وقد حكى عن بعض غلاة المرجئة أن أحداً من أهل التوحيد لا يدخل النار، ولكن هذا لا أعرف به قائلاً معيناً فأحكيه عنه ، ومن الناس من يحكيه عن مقاتل بن سليمان ، والظاهر أنه غلط عليه» (٢).

وقال عن العالم بالله بقلبه مع المعادة والمخالفة الظاهرة :

« وعند الجهمية إذا كان العلم في قلبه فهو مؤمن كامل الإيمان ، إيمانه كإيمان النبيين ، ولو قال وعمل ماذا عسى أن يقول ويعمل ، ولا يتصور عندهم أن ينتفي عنه الإيمان إلا إذا زال ذلك العلم من قلبه» (٣).

الفرق بين مرجئة الفقهاء والغلاة والكرامية وغيرهم :

« وهؤلاء المعروفون مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما من فقهاء الكوفة ، كانوا يجعلون قول اللسان واعتقاد القلب من الإيمان ، وهو قول أبي محمد بن كلاب وأمثاله ، لم يختلف قولهم في ذلك ، ولا نقل عنهم أنهم قالوا الإيمان هو مجرد تصديق القلب » .

« لكن هذا القول حكوه عن الجهم بن صفوان ، وذكروا أنه قال :

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٨ .

(٢) منهاج السنة ٥/ ٢٨٦ .

(٣) الفتاوى ٧/ ١٤٣ . (الإيمان) .

الإيمان مجرد معرفة القلب وإن لم يقر بلسانه ، واشتد نكيرهم لذلك حتى أطلق وكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وغيرهما كفر من قال ذلك ، فإنه من أقوال الجهمية» (١) .

إلى أن قال :

« وحدث بعد هؤلاء قول الكرامية أن الإيمان قول اللسان دون تصديق القلب مع قولهم إن مثل هذا يعذب في الآخرة ويخلد في النار . وقال أبو عبدالله الصالحي : إن الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته ، لكن له لوازم فإذا ذهبت دل ذلك على عدم تصديق القلب ، وإن كل قول أو عمل ظاهر دل الشرع على أنه كفر كان ذلك لأنه دليل على عدم تصديق القلب ومعرفته ، وليس الكفر إلا تلك الخصلة الواحدة ، وليس الإيمان إلا مجرد التصديق الذي في القلب والمعرفة ، وهذا أشهر قولي أبي الحسن الأشعري وعليه أصحابه كالقاضي أبي بكر (يعني الباقلاني) وأبي المعالي وأمثالهما ولهذا عدّهم أهل المقالات من المرجئة ، والقول الآخر عنه كقول السلف وأهل الحديث : إن الإيمان قول وعمل وهو اختيار طائفة من أصحابه » (٢) .

و ضد قول المرجئة في الاستثناء قول بعض المرازقة :

المرازقة هم أتباع أبي عمرو عثمان بن مرزوق وهم : الذين يمتنعون

(١) الفتاوى ٥٠٨/٧ .

(٢) الفتاوى ٥٠٩/٧ .

من القطع بالأمور الإيمانية « الأمور المجزوم بها » ويوجبون الاستثناء في كل شيء بما في ذلك المجزوم به كالشهادتين والإيمان والإسلام وذكر شيخ الإسلام أنهم أحدثوا ذلك من عندهم ، ولم يكن الشيخ ينكر هذا (١) .

والمرازة يقولون : ولا نقول قطعاً ، (أي في كل شيء) ونقول : نشهد أن محمداً رسول الله ولا نقطع .

قال شيخ الإسلام : « وكان أولئك يمتنعون عن القطع في مثل هذه الأمور (يعني الشهادتين ونحوهما) ثم جاء بعدهم قوم جهال فكرهوا لفظ القطع في كل شيء ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة » (٢) .

ولم يكن شيخهم يقول هذا ، إنما هي بدعة ابتدعتها بعض أصحابه (٣) .

مواقف السلف وأقوالهم في تعريف المرجئة وأصولها ومقالاتها :

أنكر السلف مقالات المرجئة إجمالاً وتفصيلاً . أما الإجمال فإنهم كرهوا الخوض في مسمى الإيمان ومسائله والسؤال عنه وعدوه من التكلف في الدين .

أما التفصيل فإنهم يدعوا من قال في تعريف الإيمان بأنه التصديق أو

(١) انظر الفتاوى ٣/ ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٢) انظر الفتاوى ٣/ ٢٩٠ .

(٣) انظر الفتاوى ٧/ ٦٨٠ .

التصديق والقول ، وأن الأعمال لا تدخل في مسمى الإيمان وبدعوا من منع الاستثناء في الإيمان ، وبدعوا من قال بعدم زيادة الإيمان ونقصانه أو أحدهما ، وبدعوا من قال : الإيمان هو قول اللسان فقط وكذلك من قال : الإيمان المعرفة وأنه لا يضر مع المعرفة ذنب مطلقاً ونحو ذلك ، وهذه نماذج من أقوال السلف :

(١) قول السلف في أصول المرجئة :

روى أبو نعيم في الحلية عن سفيان الثوري قال «خالفنا المرجئة في ثلاث :

- ١ - نحن نقول الإيمان قول وعمل وهم يقولون الإيمان قول بلا عمل .
- ٢ - ونحن نقول يزيد وينقص ، وهم يقولون لا يزيد ولا ينقص .
- ٣ - ونحن نقول نحن مؤمنون بالإقرار ، وهم يقولون نحن مؤمنون عند الله» (١) .

وأخرج الذهبي عن سفيان الثوري أيضاً :

قال : «خلاف ما بيننا وبين المرجئة ثلاث : يقولون : الإيمان قول ولا عمل ، ونقول : قول وعمل ، ونقول : إنه يزيد وينقص ، وهم يقولون : لا يزيد ولا ينقص ، ونحن نقول : النفاق ، وهم يقولون : لا

نفاق» (١).

(٢) قول السلف : في أنواع الإرجاء :

وسئل ابن عيينة عن الإرجاء فقال : الإرجاء على وجهين : قوم أرجأوا أمر علي وعثمان فقد مضى أولئك .

فأما المرجئة اليوم فهم يقولون : الإيمان قول بلا عمل « (٢).

(٣) قول السلف في سبب تسمية المرجئة وتعريفها :

قال أبو جعفر الطبري : « والصواب من القول في المعنى الذي من أجله سميت مرجئة أن يقال : إن الإرجاء تأخير الشيء ، فمؤخر أمر علي وعثمان إلى ربهما وتارك ولايتهما والبراءة منهما مرجئاً أمرهما فهو مرجئ ، ومؤخر العمل والطاعة عن الإيمان ومرجئتهما عنه فهو مرجئ غير أن الأغلب من استعمال أصل المعرفة بمذاهب المختلفين في الديانات في دهرنا هذا ؛ هذا الاسم المرجئة فيمن كان من قوله : « الإيمان قول بلا عمل » وفيمن كان مذهبه أن الشرائع ليست من الإيمان وأن الإيمان إنما هو التصديق بالقول دون العمل المصدق بوجوبه » (٣) .

وسأل صالح بن أحمد بن حنبل أباه « عن لا يرى الإيمان قول

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

(٢) رسالة المرجئة (اللاحم) ٣٨ ، وتهذيب الآثار ٢/ ٦٥٩ .

(٣) تهذيب الآثار ٢/ ٦٦١ ، وانظر المرجئة (رسالة ماجستير) للدكتور محمد اللاحم .

وعمل؟ قال: هؤلاء المرجئة» (١) .

وقيل لأحمد بن حنبل: من هم المرجئة؟ قال: «من زعم أن الإيمان قول» (٢) .

وقال الفضيل بن عياض: «أهل الإرجاء يقولون: الإيمان قول بلا عمل، وتقول الجهمية: الإيمان المعرفة بلا قول ولا عمل» (٣) .
وروي مثله عن وكيع بن الجراح (٤) .

وقال ابن حجر: «فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك» (٥) .

وقال ابن أبي العز «وكانت المرجئة الأولى يرجون عثمان وعلياً ولا يشهدون بإيمان ولا كفر» (٦) .

(١) السنة للخلال ٥٦٦ .

(٢) السنة للخلال ٥٦٥ .

(٣) تهذيب الآثار للطبري ٢/ ٦٦٠ ، والمرجئة للدكتور محمد اللاحم ٤٠ .

(٤) خلق أفعال العباد ١٢ ، وتهذيب الآثار ٢/ ٦٦٠ ، والشريعة للأجري ١٤٥ .

(٥) هدي الساري ٤٥٩ .

(٦) شرح الطحاوية ٥٩٢ .

وسبق مثل هذا القول عن سفيان بن عيينة . وهذا النوع من الإرجاء هو الذي تكلم فيه الحسن بن محمد بن الحنفية وليس هو الإرجاء الذي استقر عليه الاصطلاح فيما بعد .

(٤) قول السلف في سمات المرجئة وعلاماتهم :

وقال سفيان الثوري : « من كره أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله فهو عندنا مرجئ يد بها صوته » (١) .

وقال : خالفنا المرجئة في ثلاث : « نحن نقول الإيمان قول وعمل وهم يقولون قول بلا عمل ، ونحن نقول يزيد وينقص وهم يقولون لا يزيد ولا ينقص ونحن نقول نحن مؤمنون بالإقرار وهم يقولون نحن مؤمنون عند الله » (٢) .

« قال أبو محمد (بن حزم) : أما المرجئة فعمدتهم التي يتمسكون بها بالكلام في الإيمان والكفر ما هما؟ والتسمية بهما، والوعيد، واختلفوا فيما عدا ذلك كما اختلف غيرهم » (٣) .

(٥) قول السلف في سبب أقوال المرجئة المخالفة في الإيمان :

وذكر شيخ الإسلام « أن الجهمية والمرجئة يحرمون الاستثناء في

(١) شرح السنة للبخاري ٤١/١ . وحلية الأولياء ٣٣/٧ .

(٢) شرح السنة للبخاري ٤١/١ .

(٣) الفصل ٢٦٩/٢

الإيمان لأنهم يجعلون الإيمان شيئاً واحداً» (١).

قولهم في أصول الإرجاء :

أخرج العدني في كتاب الإيمان بسنده عن وكيع قال : «أهل السنة يقولون الإيمان قول وعمل والمرجئة يقولون إن الإيمان قول بلا عمل ، والجهمية يقولون إن الإيمان المعرفة» (٢).

وقال شيخ الإسلام : « قلت : أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة ، وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه ، فلا يكون إلا شيئاً واحداً فلا يكون ذا عدد ؛ اثنين أو ثلاثة ، فإنه إذا كان له عدد ، أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه ، بل لا يكون إلا شيئاً واحداً . ولهذا قالت الجهمية إنه شيء واحد في القلب . وقالت الكرامية : إنه شيء واحد على اللسان ، كل ذلك فراراً من تبعض الإيمان وتعددده » ، وذكر كلاماً جيداً فليراجع (٣).

ثم قال :

« وهذه الشبهة (٤) التي أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه ، ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة

(١) الفتاوى ٤٢٩/٧ .

(٢) كتاب الإيمان للعدني ٩٦ .

(٣) الفتاوى ٣٩٣/٧ ، ٣٩٤ .

(٤) يقصد دعواهم عدم تبعض الإيمان وتعددده .

أهل علم ودين ، ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحداً من مرجئة الفقهاء بل جعلوا هذا من بدع الأقوال لا من بدع العقائد ، فإن كثيراً من النزاع فيها لفظي لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب . . . » إلخ يرجع إليه (١) .

وقال شيخ الإسلام أيضاً : « وحدثت المرجئة وكان أكثرهم من أهل الكوفة ، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة فقالوا إن الأعمال ليست من الإيمان وكانت هذه البدعة أخف البدع ، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم إذ كان الفقهاء يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ثم يخرجهم بالشفاعة ، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه . وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وعلى أن تاركها مستحق للذم والعتاب فكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي » (٢) .

وقال شيخ الإسلام أيضاً : « أبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان بكون الأعمال منه ، ويذمون المرجئة والمرجئة

(١) الفتاوى ٧ / ٣٩٤ .

(٢) الفتاوى ١٣ / ٣٨ ، ٣٩ .

عندهم الذين لا يوجبون الفرائض ولا اجتناب المحارم ، بل يكتفون بالإيمان ، وقد علل تحريم الاستثناء فيه بأنه لا يصح تعليقه على الشرط لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده» (١).

وقال : وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم ، أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه ، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه» (٢).

(٦) من تكلم فيهم السلف من أصناف المرجئة :

كلام السلف في المرجئة يتعلق بأربعة أصناف :

الصنف الأول : المرجئة الأولى التي انقضت ولم يعد لها أثر وهي مرجئة الشكك في أمر المتنازعين أصحاب الجمل وصفين ، وهو الإرجاء الذي تكلم فيه الحسن بن محمد بن الحنفية ثم ندم . ومنهم كذلك الذين توقفوا في أمر عثمان وعلي كما ذكر أبي العز في شرح الطحاوية آنفاً . فهذا النوع لم يتكلم فيه السلف بدم إلا أنهم بينوا أنه رأي مرجوح لأنه استقر عندهم أن الفئة الباغية كانت شيعة معاوية - رضي الله عنه - ، وأن الكل مجتهدون لا يذمون والمخطئ منهم معذور .

(١) الفتاوى ١٣ / ٤١ .

(٢) الفتاوى ٧ / ٥١٠ .

والصنف الثاني : مرجئة الفقهاء ، وهم الذين يطلق عليها الاسم غالباً وهم الذين يخرجون العمل من مسمى الإيمان ، ولا يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه ولا يستثنون في الإيمان .

فهذا الصنف ذمهم السلف وبدعوا مقالاتهم لكنهم لم يكفروهم .

والصنف الثالث : مرجئة الجهمية (الغالية) الذي يقولون الإيمان هو المعرفة بالله ، ويقولون من عرف الله دخل الجنة ولو لم يعمل . فهذا الصنف كفره السلف . ثم حدث صنف رابع وهم الكرامية الذين قالوا الإيمان قول اللسان فحسب . وقد بدعهم السلف وبعضهم كفرهم .

(٧) كلامهم في المرجئة إجمالاً :

١ - قال إبراهيم النخعي : « لفتنتهم عندي أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارق يعني المرجئة » (١) .

٢ - وقال الزهري : « ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من هذه ، يعني الإرجاء » (٢) .

٣ - وقال الأوزاعي : « كان يحيى وقتادة يقولان : ليس من الأهواء شيء أخوف على الأمة من الإرجاء » (٣) .

(١) الإبانة ٢/ ٨٨٥ ، والفتاوى ٧/ ٣٩٥ ، والسنة ١/ ١١٣ .

(٢) الإبانة ٢/ ٨٨٥ ، والفتاوى ٧/ ٣٩٥ .

(٣) الإبانة ٢/ ٢٨٦ ، والفتاوى ٧/ ٣٩٥ والسنة لعبدالله ١/ ٣١٨ .

- ٤ - وقال سعيد بن جبير : « المرجئة يهود القبلة » (١) .
- ٥ - وقال : « مثل المرجئة مثل الصابئين » (٢) .
- ٦ - ووصفهم منصور بن المعتمر : « المرجئة الضالة المبتدعة » (٣) .
- ٧ - وقال سعيد بن جبير لذر الهمذاني : « أما تستحي من رأي أنت أكبر منه » (٤) .
- ٨ - وقال شريك في المرجئة : « هم أخبث قوم وحسبك بالرافضة خبثاً ، ولكن المرجئة يكذبون على الله تعالى » (٥) .
- ٩ - وقال سفيان الثوري : « تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سامري » (٦) .
- ١٠ - وسئل ميمون بن مهران عن كلام المرجئة فقال : « أنا أكبر من ذلك » (٧) .
- ١١ - وقال شيخ الإسلام : « وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن

(١) الإبانة ٢/ ٨٨٦ ، وانظر السنة ١/ ٣٢٣ .

(٢) الإبانة ٢/ ٨٨٧ ، والسنة ١/ ٣١٢ .

(٣) الإبانة ٢/ ٨٨٦ ، والسنة لعبدالله ١/ ٣١٢ و ٣٢٣ .

(٤) الفتاوى ٧/ ٣٩٥ .

(٥) السنة لعبدالله ١/ ٣١٢ ، قال المحقق : إسناد صحيح ، والفتاوى ٧/ ٣٩٥ .

(٦) الفتاوى ٧/ ٣٩٥ .

(٧) الفتاوى ٧/ ٣٩٥ .

اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه ، وهؤلاء من مرجئة الفقهاء ، وأما إبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان وأمثاله ، ومن قبله من أصحاب ابن مسعود ، كعلقمة والأسود ، فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة ، وكانوا يستثنون في الإيمان ، لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه واتبعه من اتبعه ، ودخل في هذه الطوائف من أهل الكوفة ومن بعدهم ، ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم ، ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم ، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك ، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة « (١) » .

١٢ - وحكى شيخ الإسلام قول الإمام أحمد في المرجئة قال : « وأما المرجئة فلا تختلف نصوصه أنه لا يكفرهم ، فإن بدعتهم من جنس اختلاف الفقهاء ، وفي الفروع وكثير من كلامهم يعود النزاع فيه إلى نزاع في الألفاظ والأسماء ، ولهذا يسمى الكلام في مسائلهم باب الأسماء ، وهذا نوع من نزاع الفقهاء لكن يتعلق بأصل الدين فكان المنازع فيه مبتدعاً » (٢) .

١٣ - وقال ابن عقيل : « ما أشبه أن يكون واضح الإرجاء زنديقاً

(١) الفتاوى ٥٠٧/٧ .

(٢) الفتاوى ٤٨٥/١٢ .

فإن صلاح العالم بإثبات الوعيد واعتقاد الجزاء ، فالمرجئة لما لم يمكنهم جحد الصانع لما فيه من نفور الناس ومخالفة العقل أسقطوا فائدة الإثبات وهي الخشية والمراقبة وهدموا سياسة الشرع ، فهم شر طائفة على الإسلام» (١) ، وهذا الوصف يتعلق بمرجئة الجهمية الغلاة .

كلام السلف في رؤوس المرجئة والمتهمة بها

١ - إبراهيم التيمي ، ت (٩٢ هـ) :

قال شيخ الإسلام : « الذين رموا بالإرجاء من الأكابر مثل طلق بن حبيب ، وإبراهيم التيمي ونحوهما كان إرجاؤهم من هذا النوع ، وكانوا أيضاً لا يستثنون في الإيمان ، وكانوا يقولون هو الإيمان الموجود فينا ونحن نقطع بأنا مصدقون ، ويرون الاستثناء شكاً ، وكان عبدالله وأصحابه يستثنون » (١) .

٢ - طلق بن حبيب العنزي ، ت (قبل ١٠٠ هـ) :

قلت : هو طلق بن حبيب العنزي قال الذهبي «بصري زاهد كبير من العلماء العاملين» (٢) من التابعين .

روى عبدالله بن أحمد في السنة : عن أيوب قال : قال لي سعيد بن جبير : ألم أرك مع طلق؟ قال : قلت بلى فما له؟ قال : لا تجالسه فإنه مرجئ . . . » (٣) .

وطلق بن حبيب هذا ذكر ابن عبدالبر «أنه رأس من رؤوس المرجئة ،

(١) الفتاوى ٤٠ / ١٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤ / ٦٠١ - ٦٠٣ .

(٣) السنة لعبدالله ١ / ٣٢٣ ، قال المحقق : سنده صحيح .

وكان مع ذلك عابداً فضالاً ، وكان مالك يثني عليه لعبادته ولا يرضى مذهبه» (١).

٣ - ذر بن عبدالله المرهبي الكوفي ، ت (قبل ١٠٠ هـ) :

أول من تكلم بالإرجاء في الكوفة ذر بن عبدالله المرهبي الكوفي ، توفي قبل المائة (٢) وسبق قبل قليل كلام الأئمة في ذلك .

وروى الخلال عن ابن عوف قال : « كان إبراهيم - النخعي - يعيب على ذر قوله في الإرجاء » (٣) .

ولذلك هجره إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير (٤) .

٤ - محمد بن حازم الضرير (أبو معاوية) ، ت (١١٣ هـ) :

قال ابن حبان في محمد بن حازم الضرير (أبو معاوية) : « كان حافظاً متقناً ولكن كان مرجئاً خبيثاً » (٥) .

وقال أبو داود : « كان رئيس المرجئة بالكوفة » (٦) .

(١) الاستذكار ١/ ٨٩ عن عقيدة ابن عبدالبر ١١٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٨ .

(٣) السنة للخلال ٥٦٤ ، والسنة لعبدالله ١/ ٣١٣ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٨ ، وميزان الاعتدال ٢/ ٣٢ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٤ ، وطبقات ١٢٢ ، وتهذيب التهذيب ٩/ ١٣٧ .

(٦) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٤ ، الإبانة ٢٠٠ .

٥ - عمرو بن مرة المرادي ت (١١٦هـ) :

قال الذهبي : « وقيل إن عمرو بن مرة دخل في الإرجاء والله يغفر له »^(١) وأخرج اللالكائي بسنده عن مغيرة قال : « لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو بن مرة في الإرجاء فتهافت الناس فيه »^(٢).

٦ - حماد بن أبي سليمان ، ت (١٢٠هـ) :

قال النيسابوري : « سمعت أبا عبدالله يقول : قال ابن عون : كان حماد من أصحابنا حتى أحدث ، قال ابن عون : أحدث الإرجاء »^(٣).

٧ - عبدالكريم بن مالك الحراني ت (١٢٧) :

ومنهم عبدالكريم بن مالك أبو سعيد الحراني ، قال الذهبي « وكان فقيهاً مرجئاً »^(٤).

٨ - أبو حنيفة النعمان ت (١٥٠هـ) :

ومنهم أبو حنيفة النعمان الإمام المشهور حيث أخذ الإرجاء عن شيخه حماد بن أبي سليمان ، (وكثير من الأحناف على ذلك قديماً وحديثاً).

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٢ .

(٢) شرح اللالكائي ٥/ ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ .

(٣) مسائل الإمام أحمد للنيسابوري ٢/ ١٦٣ .

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ١٤٠ .

٩ - سالم الأفتس ، ت (١٥٣هـ) :

ومنهم سالم الأفتس فكان يخاصم في الإرجاء داعياً إليه (١).

١٠ - مسعر بن كدام ت (١٥٥هـ) :

ومنهم مسعر بن كدام ، وقيل إنه رجع (٢).

١١ - عمر بن ذر ، ت (١٥٦) :

فقد تابع أباه ذر المرهبي في قوله بالإرجاء .

قال أبو داود : « كان رأساً في الإرجاء » (٣).

وقال العجلي : « عمر بن ذر القاص كان ثقة بليغاً يرى الإرجاء ،

وكان لين القول منه » (٤).

وقال الفسوي : « ثقة مرجئ » (٥).

١٢ - عبدالعزيز بن أبي رواد ت (١٥٩) :

قال أحمد فيه : « كان مرجئاً رجلاً صالحاً وليس هو في التثبیت

(١) انظر تهذيب التهذيب ٤٤٢/٣ .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ١٦٣/٧ ، وطبقات ابن سعد ٣٦٥/٦ ، وسؤالات

الآجري لأبي داود ١٧٨ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٨٦/٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٨٦/٦ .

كغيره» (١) . ويقال أن ابنه عبدالمجيد كان مرجئاً وأنه أوقع أباه في الإرجاء ، فقد أخرج اللالكائي بسنده عن الحسن بن هب الجمحي قال : قدم علينا عبدالعزیز بن أبي رواد وهو شاب يومئذ ابن نيف وعشرين سنة ، فمكث فينا أربعين أو خمسين سنة لا يعرف بشيء من الإرجاء حتى نشأ ابنه عبدالمجيد فأدخله في الإرجاء ، فكان أشأم مولود ولد في الإسلام على أبيه ! » (٢) .

وذكر مثل ذلك عن مالك بن أنس أنه ذكر عنده عبدالمجيد هذا فقال مالك : « ذاك الذي أدخل أباه في الإرجاء » (٣) .

قلت : فليتعض بذلك أولئك الذين يتساهلون في أمر البدع والمحدثات والحزبيات والشعارات وترويجها بين أهل السنة وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وكان عبدالعزیز بن أبي رواد من أعبد الناس وأصلحهم ومع ذلك أوقعه ابنه في الإرجاء . ولما مات ترك سفيان الصلاة عليه ؛ لأنه كان يرى الإرجاء (٤) ، فقليل لسفيان فقال : والله إنني لأرى الصلاة على من هو دونه عندي ولكن أردت أن أرى الناس أنه مات على بدعة» (٥) .

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٨٦ .

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٨٧ .

(٣) اللالكائي ٥/ ١٠٧٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٨٦ . واللالكائي ٥/ ١٠٧٦ .

(٥) السابق : ٧/ ١٨٦ .

وقال الذهبي : « كان ابن أبي رواد كثير المحاسن لكنه مرجئ » (١) .

١٣ - إبراهيم بن طهمان ت (١٦٣) :

ومنهم إبراهيم بن طهمان : « وقال أبو حاتم : ثقة مرجئ ، وقال أحمد : كان مرجئاً شديداً على الجهمية » (٢) .

١٤ - عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي داود ، ت (٢٠٦) :

قال الذهبي : « وكان من المرجئة ومع هذا فوثقه أحمد ويحيى بن معين ، وقال أحمد : « كان فيه غلو في الإرجاء يقول : هؤلاء الشكاك يريد قول العلماء : أنا مؤمن إن شاء الله » (٣) .

وقال أبو داود : « عبدالمجيد كان رأساً في الإرجاء » ، وقال يعقوب بن سفيان « كان مبتدعاً داعية » (٤) وسبقت الإشارة إلى أنه تسبب في التلبس على أبيه حتى قال بالإرجاء .

١٥ - شبابة بن سوار ، ت (٢٠٦) :

قال الذهبي : « وكان من كبار الأئمة إلا أنه مرجئ » (٥) .

(١) المصدر السابق : ١٨٦/٧ .

(٢) تذكرة الحفاظ /١ /٢١٣ ، وسير أعلام النبلاء /٧ /٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء /٩ /٤٣٤ .

(٤) سير /٩ /٤٣٥ .

(٥) سير /٩ /٥١٣ .

وقال أحمد : « تركته للإرجاء » ، وقال « كان داعية للإرجاء » (١) .
وقال الإمام أحمد أيضا في قول شبابة بأن من قال فقد عمل : « هذا
قول خبيث ما سمعت أحداً يقول به ولا بلغني » (٢) .

رغم إنكار السلف على المرجئة فلم يكفروهم :

قال شيخ الإسلام بعد ذكر مرجئة الفقهاء ومقولة حماد بن أبي
سليمان وأمثاله :

« ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم
وتغليظ القول فيهم ، ولم أعلم أحداً نطق بتكفيرهم ، بل هم متفقون
على أنهم لا يكفرون في ذلك ، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على
عدم تكفير هؤلاء المرجئة ، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة
تكفيراً لهؤلاء أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم ، فقد
غلط غلطاً عظيماً ، والمحفوظ على أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو
تكفير الجهمية المشبهة وأمثال هؤلاء ، ولم يكفر أحمد الخوارج ولا
القدرية إذا أقروا بالعلم ، وأنكروا خلق الأفعال ، وعموم المشيئة ، لكن
حكي عنه في تكفيرهم روايتان . وأما المرجئة فلا يختلف قوله في عدم
تكفيرهم ، مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية ، ولا كل من قال إنه

(١) سير ٥١٤/٩ .

(٢) السنة للخلال ٥٧١ - ٥٧٢ .

جهمي كفره « إلخ وذكر تفصيل القول في الجهمية (١) .

كانوا يرون المرجئة خيراً وأقل ضلالة من القدرية (المعتزلة) :

قال شيخ الإسلام : « فلهذا كانت المرجئة في الجملة خير من القدرية ، حتى إن الإرجاء دخل فيه الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم ، بخلاف الاعتزال فإنه ليس فيه أحد من فقهاء السلف وأئمتهم » (٢) .

ولهذا قبل أهل الحديث رواية الثقات من مرجئة الفقهاء - لا مرجئة الجهمية - ولم يتحاملوا عليهم ، فقد قال بالإرجاء جملة من أهل العلم الأجلاء الفضلاء .

قال الذهبي : « الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء ولا ينبغي التحامل على قائله » (٣) .

موطن الإرجاء الأول « الكوفة » :

أول بلد ظهر فيه الإرجاء (الكوفة) ثم انتشر بعد ذلك إلى سائر الأقاليم الإسلامية من خلال مذهب الأحناف الفقهي ، ومن خلال مذهب الأشاعرة والماتريدية .

قال شيخ الإسلام عندما ساق ما ذكره القاسم بن سلام من علماء

(١) الفتاوى ٥٠٧/٧ .

(٢) الفتاوى ٢٤٣/١٦ .

(٣) ميزان الاعتدال ٩٩/٤ .

الكوفة وغيرهم الذين يقولون: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص) :
قلت : « ذكر من الكوفيين من قال ذلك أكثر مما ذكر من غيرهم ؛
لأن الإرجاء في أهل الكوفة كان أولاً فيهم أكثر . وكان أول من قاله
حماد بن أبي سليمان ، فاحتاج علماءها أن يظهروا إنكار ذلك ، فكثر
منهم من قال ذلك» (١) .

الخلاصة والنتائج

من خلال ما سبق عرضه في المرجئة والإرجاء ومواقف السلف منها نخلص بالنتائج التالية :

أولاً : أن الإرجاء بمفهومه الاصطلاحي السائد كله بدعة ، وأن منه ماهو بدعة مغلظة كإرجاء الجهمية والكرامية ، وأن إرجاء الجهمية الغلاة كفر وضلال مبين .

ثانياً : أن الخلاف بين السلف وبين المرجئة ليس لفظياً فقط بإطلاق كما يظن كثير من الناس ، بل منه ماهو لفظي وهو ما يتعلق بتسمية الإيمان لغة بالتصديق ، ومنه ما يتجاوز اللفظ وهو : أن الإيمان شرعاً : هو القول والعمل (التصديق والنطق والعمل) وهو دخول الأعمال في مسمى الإيمان ، وزيادة الإيمان ونقصانه والاستثناء في الإيمان ، فإن المرجئة (جميعهم) فارقوا السلف في هذه الأمور أو بعضها .

ثالثاً : أن أكثر مرجئة الفقهاء الأوائل - كذرّ بن عبدالله المرهبي الهمداني ، وابنه عمر ، وحماد بن أبي سليمان ، وأبي حنيفة ، وعمرو بن مرة المرادي ، وعبدالعزیز بين أبي رواد ، وأمثالهم كانوا من العلماء والفقهاء ، أو العباد الأجلّاء لكنهم زلوا ، وكانت زلاتهم فتنة لغيرهم .

وزلات العلماء قد تكون بدعاً ، لكنهم لا يوافقون عليها ولا يقتدى

بهم فيها ، ولا يخرجون بها من السنة مطلقاً ، ولا تلغي اعتبارهم وقدرهم ماداموا مجتهدين متأولين .

رابعاً : أنه لا عبرة بقول العالم أو الرجل الصالح أو فعله إذا زلّ وخالف غيره من سائر العلماء ، أو خالف منهج السلف .

فقد تصدّر عن العالم أو الرجل الصالح بدعة في قول أو فعل أو اعتقاد . كحال المرجئة - وقد ذكرت نماذج منهم آنفاً - فإن السلف لم يوافقوهم في زلاتهم وبدعوا أقوالهم وحذروا منها ولم يغمطوهم حقهم فيما وافقوا فيه الحقّ .

خامساً : أن الإرجاء دخل في عقائد كثير من الفرق والمذاهب كالجهمية وبعض المعتزلة وبعض الخوارج ، وأكثر الأشاعرة والماتريدية ، والشيعية ، والصوفية ، والأحناف وبعض الشافعية وبعض المالكية .

سادساً : أنه لا يجوز لأحد أن يتذرّع ويحتج في اتباعه للبدع بما يقع من بعض العلماء من الزلات في الاعتقادات أو المواقف ، إذا كان ذلك يخالف ما عليه جمهور السلف .

سابعاً : أن من ثمار القول بالإرجاء قديماً وحديثاً وقوع كثير من المسلمين بفرقهم وأفرادهم في التساهل في الدين وأحكامه وحدوده ، وبروز مظاهر الإعراض عن دين الله وشرعه كلياً أو جزئياً ، وبخاصة بعد القرون الثلاثة الفاضلة ، كما كان الإرجاء من أسباب شيوع

المعاصي والفجور بدعوى أن المعول على ما في القلب ، كما يشير بعض الجهلة حين يُنّهون عن الفساد بقولهم : (التقوى ها هنا) .

ثامناً : أنه ليس كل من رمي بالإرجاء فهو مرجئ ، لاسيما في عصرنا هذا ، فإن أصحاب النزعة التكفيرية ، وأهل التشدد ، سواء ممن كانوا على مذاهب الخوارج أو من دونهم من الذين يجهلون قواعد السلف في الأسماء والأحكام - أقول إن أصحاب هذه النزعات صاروا يرمون المخالفين لهم من العلماء وطلاب العلم بأنهم مرجئة ، وأكثر ما يكون ذلك من مسائل الحكم بغير ما أنزل الله ، ومسائل الولاء والبراء ونحوها .

وقد يقع بعض المتسبين للعلم والسنة في شيء من ذلك دون روية ، بل من الجدير بالتنويه أن بعض طلاب العلم الكبار الذين كتبوا في مسائل التكفير في هذا العصر رموا بعض المخالفين لهم في التوجهات بالإرجاء في مسائل خلافية عند السلف ، ولا تدخل عند التحقيق في أصول الإرجاء . والله أعلم .

تاسعاً : أنه بالمقابل كذلك نجد أكثر الاتجاهات والحركات الإسلامية المعاصرة إما أن تكون مرجئة أصلاً ، كالتي ترجع إلى أصول وخلفيات فرقية ، لاسيما وأكثرها تعتمد على أصول الأشاعرة والماتريدية ، أو الجهمية والمعتزلة أو أنها ذات نزعات عقلانية وعصرانية عرفت برقة الدين أو العلمنة ، والتفريط والتساهل في الدين ، وكل هذه مناهج يجب تجنبها

والتحذير من مسالكها .

وأخيراً : أسأل الله لي ولجميع المسلمين العفو والعافية في الدنيا والآخرة وحسبنا الله ونعم الوكيل . وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

وكتبه

ناصر بن عبد الكريم العقل

عفا الله عنه وغفر له

٢٨ / ١ / ١٤١٨ هـ

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١١	مجمل عقيدة أهل السنة في القدر
١١	مراتب القدر
١١	المرتبة الأولى
١١	المرتبة الثانية
١٢	المرتبة الثالثة
١٢	المرتبة الرابعة
١٢	نوعاً أمر الله تعالى وإرادته
١٢	الأولى : الأمر الكوني والإرادة الكونية
١٢	الثانية : الأمر الشرعي والإرادة الشرعية
١٤	* سياق ما حكاه الإمام الآجري في بيان مذهب السلف في القدر
١٩	القدرية
١٩	القدر لغة
١٩	القدر شرعاً
١٩	تعريف القدرية في الإصطلاح
١٩	القدرية بالمعنى الخاص
١٩	القدرية بالمعنى العام
٢٠	مجمل مجالات القدرية وأصولها
٢١	التنازع في القدر من أعظم أسباب هلاك الأمم
٢٢	نشأة القول بالقدر في الإسلام وأطواره

الصفحة

الموضوع

- ٢٣ ١ - تحذير النبي ﷺ من الخوض في القدر
- ٢٣ ٢ - تتابع الفرق ومقالاتها في القرن الأول إلى ظهور القدرية
- ٢٤ ٣ - المراحل والأطوار التي مرت بها القدرية
- ٢٤ - المرحلة الأولى (ظهور القدرية الأولى)
- ٣٠ - الخلاصة
- ٣٠ - رؤوس القدرية الأولى
- ٣٠ (١) معبد الجهني
- ٣٢ (٢) غيلان الدمشقي
- ٣٣ - الخلاصة
- ٣٣ - المرحلة الثانية (القدرية الثانية)
- ٣٤ - القدرية المتأخرون يقولون بخالق مع الله
- ٣٥ - المرحلة الثالثة (القول بالكسب)
- ٣٥ - سبب مقولة القدرية ومنشؤها المجوس والنصارى
- ٣٧ - ذكر ما يؤيد هذا الاحتمال
- ٣٨ - رأي شيخ الإسلام في ذلك
- ٣٩ - أسباب ضلال القدرية وانحرافهم في القدر
- ٣٩ أ - أصول القدرية الفاسدة ألزمتهم بلوازم باطلة
- ٤٢ ب - تشبيه أفعال الله تعالى بأفعال الخلق
- ٤٣ أصناف القدرية وتشعبها
- ٤٤ الصنف الأول (القدرية المجوسية)
- ٤٤ الصنف الثاني (القدرية المشركية)
- ٤٤ الصنف الثالث (القدرية الإبليسية)

الصفحة

الموضوع

- ٤٥ انقسام القدرية بين المعتزلة والصوفية وأهل الكلام
- ٤٦ نقول عن شيخ الإسلام في بيان ضلال القدرية وأصنافهم
- ٥٠ المتهمون بالقدر من أهل العلم
- ٥١ ١ - الحسن البصري
- ٥٤ ٢ - مكحول الشامي
- ٥٤ ٣ - قتادة بن دعامة السدوسي
- ٥٤ ٤ - هشام الدستوائي
- ٥٥ ٥ - ثور بن يزيد
- ٥٥ ٦ - ابن ثوبان - عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان -
- ٥٥ ٧ - صدقة بن عبدالله
- ٥٧ - موقف السلف من القدرية
- ٥٧ أ - بعض أهل الحديث كانوا يقبلون رواية بعض القدرية الأولى
- ٥٨ ب - موقفهم من معبد الجهني وبدعته
- ٦٠ ج - موقفهم من غيلان القدري وبدعه
- ٦٣ د - موقف السلف من القدرية وبدعها عموماً وحكمهم فيها
- ٦٣ قول الخلال في السنة
- ٦٨ قول شيخ الإسلام ابن تيمية
- ٧٠ قول الأجري
- ٧١ مواطن القدرية
- ٧١ أ - مواطن القدرية الأولى
- ٧٢ ب - انتشار القدرية فيما بعد
- ٧٣ المرجئة

الصفحة	الموضوع
٧٥	موجز عقيدة السلف في الإيمان ومسائله
٧٧	المرجئة لغة
٧٧	المرجئة اصطلاحاً
٧٨	نشأة المرجئة والإرجاء وتاريخها
٧٨	أولاً : الكلام في إرجاء أمر المتنازعين في الفتنة الأولى
٨٠	براءة الحسن بن محمد بن الحنفية من الإرجاء المذموم
٨١	ثانياً : نشأة مرجئة الفقهاء
٨٢	أول من تكلم في الإيمان ونشر القول بالإرجاء
٨٤	ثالثاً : نشأة مرجئة الجهمية
٨٤	رابعاً : نشأة مرجئة الكرامية
٨٤	أصول المرجئة وسماتها
٨٥	ملخص أصول المرجئة
٨٦	أصل شبهة المرجئة
٨٧	مسألة الاستثناء في الإيمان
٨٨	من سمات المرجئة السؤال عن الإيمان
٨٩	أصناف المرجئة
٨٩	الصف الأول
٨٩	الصف الثاني
٩٠	الصف الثالث
٩٠	الصف الرابع
٩٠	الصف الخامس
٩٣	حقيقة قول مرجئة الفقهاء [أبي حنيفة وأصحابه]

الصفحة

الموضوع

- ٩٣ من المرجئة الأشاعرة والماتريدية والصاحلية
- ٩٤ أصول المرجئة الغلاة
- ٩٥ الفرق بين مرجئة الفقه والغلاة والكرامية وغيرهم
- ٩٦ قول المرازقة
- ٩٧ مواقف السلف وأقوالهم في تعريف المرجئة وأصولها ومقالاتها
- ٩٨ ١ - قول السلف في أصول المرجئة
- ٩٩ ٢ - قول السلف في أنواع الإرجاء
- ٩٩ ٣ - قول السلف في سبب تسمية المرجئة وتعريفها
- ١٠١ ٤ - قول السلف في سمات المرجئة وعلاماتهم
- ١٠١ ٥ - قول السلف في سبب أقول المرجئة المخالفة في الإيمان
- ١٠٢ - في أصول الإرجاء
- ١٠٤ ٦ - من تكلم فيهم السلف من أصناف المرجئة
- ١٠٤ الصنف الأول (المرجئة الأولى)
- ١٠٥ الصنف الثاني (مرجئة الفقهاء)
- ١٠٥ الصنف الثالث (مرجئة الجهمية)
- ١٠٥ ٧ - كلام السلف في المرجئة إجمالاً
- ١٠٩ كلام السلف في رؤوس المرجئة والمتهمين بها
- ١٠٩ ١ - إبراهيم التيمي
- ١٠٩ ٢ - طلق بن حبيب العنزري
- ١١٠ ٣ - ذر بن عبدالله المرهبي الكوفي
- ١١٠ ٤ - محمد بن حازم الضرير
- ١١١ ٥ - عمرو بن مرة المرادي

الصفحة	الموضوع
١١١	٦ - حماد بن أبي سليمان
١١١	٧ - عبدالكريم بن مالك الحراني
١١١	٨ - أبو حنيفة النعمان
١١٢	٩ - سالم الأفتس
١١٢	١٠ - مسعر بن كدام
١١٢	١١ - عمر بن ذر
١١٢	١٢ - عبدالعزيز بن أبي رواد
١١٤	١٣ - إبراهيم بن طهمان
١١٤	١٤ - عبدالمجيد بن عبيدالعزيب بي أبي داود
١١٤	١٥ - شبابة بن سوار
١١٥	عدم تكفير السلف للمرجئة
١١٦	كانوا يرون المرجئة أقل ضلالة من القدرية
١١٦	موطن الإرجاء الأول (الكوفة)
١١٩	الخلاصة والتتائج
١٢٣	فهرس المحتويات

توزيع :

مؤسسة الجريسي للتوزيع والاعلان

الرياض ١١٤٣١ - ص . ب : ١٤٠٥

٤٠٢٢٥٦٤ - فاكس ٤٠٢٣٠٧٦